بمحة بعنول

الشففء المعجل للكم الابدائي بأمر المحكمه
ففى الشرفى المصرى (دراسة تأصلية)

مرفء إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا
قسم القانون الخاص (المرفعات)

إسراف

أ.د/ حسام مهنى صادق
أستاذ قانون المرفعات المساعد
رئيس قسم القانون الخاص
كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - أسبوط
الباحث/ مصطفى رضا يحيى حسين
باحث دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا

المستخلص:

ان القاعدة العامة في تنفيذ الحكم هي ان يكون الحكم حائزاً على قوة الأمر المقضي به ولذلك فإن الأحكام غير الحائزة على قوة الأمر المقضي به ليس لها قوة تنفيذية، إلا إنه لعدة اعتبارات قد رأى المشرع أن تأخير تنفيذ الحكم قد يضر بالدائن، فوضع نظام التنفيذ المعجل وهو تنفيذ الحكم قبل أوانه - أي قبل حيازته لقوة الأمر المقضي - رغم قابليته للطعن فيه أو طعن فيه فعلاً، ويعتبر التنفيذ المعجل ميزة منحها القانون للمحكوم له لتنفيذ الحكم الابتدائي قبل أن تستقر حجته للقضاء على محاولات التسوية التي قد يلجأ إليها المحكوم عليه لتأخير التنفيذ للاستفادة من الأمر الموقوف للاستئناف.

وقد تعرضنا لمفهوم التنفيذ المعجل بأمر المحكمة وهو أن يصدر الحكم مشمولاً بالإنفاذ المعجل بأمر من القاضي الذي أصدره في حالات معينة بناء على طلب المحكوم له، وبموجب سلطة تقديرية تتسع وتضيق حسب الأحوال.

وأن حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة قد نص عليها المشرع المصري في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات وإنها ذكرت على سبيل المثال، لأن المشرع بعد أن عدد حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في المادة ٢٩٠ مرافعات السابقة، أورد في ختام هذه المادة حكماً عاماً وهو "إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرراً جسيماً بمصلحة المحكوم له". وقد هدف المشرع من تقرير هذا الحكم العام تحقيق قدر كبير من المرونة والتيسير لقواعد التنفيذ المعجل في النظام المستحدث في قانون المرافعات الحالي وذلك عكس القانون السابق حيث كانت أحكام التنفيذ المعجل القضائي يعترضها التعقيد والجمود، حيث تستطيع المحكمة إضفاء صفة التنفيذ المعجل على أي حكم إذا توافرت فيه الشروط والضوابط المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية :

التنفيذ المعجل، تنفيذ الحكم الابتدائي، التنفيذ بأمر المحكمة.

Expedited implementation of the first instance judgment by court order in Egyptian legislation "original study"

Research Summary:

The general rule in the implementation of the judgment is that the judgment has the force of res judicata and therefore the judgments that do not have the force of res judicata do not have executive force, but for several considerations the legislator has considered that delaying the implementation of the judgment may harm the creditor, so the development of the expedited execution system, which is the implementation of the judgment prematurely - that is, before it possesses the force of res judicata - despite its ability to be challenged or actually challenged, and expedited implementation is an advantage granted by law to the convict To execute the judgment of first instance before its authority is settled to eliminate attempts at procrastination that the convict may resort to to delay execution to take advantage of the order suspended for appeal.

We have been exposed to the concept of expedited execution by court order, which is that the judgment is issued covered by expedited enforcement by order of the judge who issued it in certain cases at the request of the convicted person, and under a discretionary authority that expands and narrows according to the circumstances.

And that the cases of expedited execution by court order has been stipulated by the Egyptian legislator in Article 290 of the Code of Procedure and it was mentioned, for example, because the legislator after the number of cases of expedited implementation of the court order in Article 290 previous pleadings, included at the end of this article a general provision, which is "if the delay of implementation results in serious damage to the interest of the convict." The legislator aimed to decide this general provision to achieve a great deal of flexibility and facilitation of the rules of expedited implementation in the system introduced in the current Code of Procedure, unlike the previous law, where the provisions of the judicial expedited execution were plagued by complexity and stagnation, where the court can give the status of expedited implementation to any provision if it meets the conditions and controls stipulated in the last paragraph.

Key words:

Expedited Execution, Execution of First Instance Judgment, Execution by Court Order.

مقدمة:

الحمد لله الذي علمنا وهدانا إلى ما فيه صلاحنا ، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم ، الحمد لله الذي نهى عن الظلم، والعدوان، وأمر بالعدل والإحسان . لا شك أن صاحب الحق يلجأ إلى القضاء ليطلب الحماية ، ولا تتحقق هذه الحماية بمجرد صدور حكم لصالحه إنما يتحقق ذلك بتنفيذ الحكم ، وقال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه " لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له " . وهكذا ما فائدة كسب دعوى والحصول على حكم دون تنفيذه؟؟ فنجاح القضاء وتقدم الدول يقاس بمدى الالتزام بتنفيذ أحكامها ، لذا لابد من تنفيذ ناجز ومنجز يعطى كل ذي حق حقه ، ويعتبر التنفيذ الجبرى للحكم أساس العدالة التي يبتغيها المدعى من دعواه ، والهدف الذي يسعى اليه المدعى لدعوى طالت عبر السنين في الأقسام والمحاكم والضمانة الحقيقية للقضاء والمتقاضين ، فتنفيذ الحكم يعد بمثابة لحظة الحقيقة بالنسبة لنظام القضاء كله ، لأنه الوقت الذى يجنى فيه صاحب الحق ثمار ذلك الحكم ، ومع تطور القضاء عبر الأزمنة ونظرا لكثرة القضايا والأحكام المعروضة على المحاكم وتأخير تنفيذ الأحكام و المماطلات والتسويف من جانب المحكوم عليه أو طالب التنفيذ ، أوجد المشرع نظام التنفيذ المعجل في تنفيذ الأحكام ، ووجد التنفيذ المعجل لحماية صاحب الحق من الأضرار التي قد تصيبه من جراء تأخير التنفيذ ، فهو حماية وقتية تسمى بالنفاذ المؤقت : لأنه تنفيذ مبكر الحكم قبل أوانه ، ويكون للأحكام الابتدائية حيث ان الأحكام النهائية تنفذ فوراً بطبيعتها طبقاً للقواعد العامة في التنفيذ . وقد حرص المشرع على تأكيد حق الدائن تأكيداً كاملاً قبل السماح له باقتضاء حقه جبراً ، حيث ان تأخير تنفيذ الحكم حتى يحوز قوة الأمر المقضى قد يسبب ضرراً للمحكوم له أو يعرضه للخطر، ولذلك استثنى المشرع نظام النفاذ المعجل وهو تنفيذ الحكم مبكراً قبل أن يحوز قوة الأمر المقضى ، رغم قابليته للطعن بطرق الطعن العادية أو طعن فيه فعلاً ، وذلك لعدة إعتبارات مثل حالة الاستعجال بالنسبة للأحكام المستعجلة ، أو لاعتبارات إنسانية كالأحكام الصادرة بإداء النفقات والأجور والمرتببات ، وقد أحاط المشرع عملية التنفيذ بمجموعة من الإجراءات والشكليات التي تهدف تحقيق مصلحتي طالب التنفيذ والمحكوم عليه معا في أن واحد.

موضوع الدراسة وأهميته:

لما كان الهدف من تنفيذ الأحكام القضائية هو التوفيق بين المصالح المتعارضة ، مصلحة المحكوم له - طالب التنفيذ - وهو الدائن ، من خلال اتخاذ اجراءات لازمة لتنفيذ الحكم من اجل استيفاء حقه من ناحية ، ومصلحة المحكوم عليه من ناحية اخرى ، بالإضافة إلى محاولات المماطلة والتسويف وضياع

الوقت من كلا الطرفين ، الأمر الذي حدا بالمشرع الى اقرار نظام التنفيذ المعجل ، لمحاولة تحقيق العدالة بين الاطراف المتنازعة والبعد عن محاولات التعسف من المحكوم له أو المحكوم عليه .
ويهدف موضوع الدراسة الى بيان مفهوم وحالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة ومعالجة القصور في النصوص التشريعية ذات العلاقة ، وبحث هذه الحالات من الناحية القانونية والقضائية مع التركيز على اوجه الخلاف بين الفقه والقضاء ومحاولة الباحث الوصول الى رأى لحسم تلك الخلافات إن وجدت .

إشكالية البحث:

لم يحظ موضوع التنفيذ المعجل بأمر المحكمة عناية كاملة من قبل المشرع المصري، الأمر الذي أدى الى وجود قصور في نصوص التشريع المنظمة لحالات التنفيذ المعجل القضائي في عدة نواحي، ولا بد من التعرف على هذا القصور ومعالجته قدر الإمكان للوصول الى تنظيم سليم ، بالإضافة إلى ندرة الدراسات القانونية المتخصصة في التنفيذ الجبري، كما توجد بعض الإشكاليات في الموضوع والتي سوف يتم معالجتها من خلال بحث مدى جواز تنفيذ الحكم الابتدائي معجلاً استثناء من القاعدة العامة في تنفيذ الأحكام .

نطاق البحث:

يقتصر نطاق البحث من الناحية المكانية والموضوعية على دراسة حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في قانون المرافعات المصري ، مع التطرق الى بعض القوانين الاخرى ذات العلاقة كالقانون الفرنسي الجديد ولم يشمل البحث ضمانات التنفيذ المعجل كالكفالة والتظلم من وصف الحكم فليس هناك متسع لدراستها في هذا البحث .

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والتطبيقي ، المنهج التحليلي من خلال تحليل حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري ، مع التطرق الى بعض القوانين الأخرى على سبيل الاسترشاد والاستئناس ، وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بحالات التنفيذ المعجل واءاء الفقه والقضاء وترجيح المناسب منها مع ابداء الرأى كلما كان ضروريا ، والمنهج التطبيقي من خلال الأحكام القضائية المتعلقة بموضوع البحث .

خطة البحث:

- لقد أثرنا على تقسيم خطة البحث إلى مطلبين على النحو التالي :
- المبحث الأول : مفهوم التنفيذ المعجل بأمر المحكمة.
 - المبحث الثاني : حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة .
 - الخاتمة وتشمل على النتائج، والتوصيات.
 - المراجع.
 - الفهرس.

المبحث الأول

التنفيذ المعجل للحكم الابتدائي بأمر المحكمة

تمهيد وتقسيم:

نص المشرع على التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المصري الحالي حيث تنص على أنه " يجوز الأمر بالنفاد المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية :

- الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتببات .
- إذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمولاً بالنفاد المعجل بغير كفالة أو كان مبنياً على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند .
- إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الإلتزام .
- إذا كان الحكم مبنياً على سند عرفي لم يجده المحكوم عليه .
- إذا كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .
- إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرراً جسيماً بمصلحة المحكوم له .

يتضح من النص السابق أن هذه الحالات يكون للقاضي فيها أن يأمر بالتنفيذ المعجل أو أن يرفض الأمر به ، فالأمر بالتنفيذ المعجل يكون جوازياً للقاضي في هذه الحالات ويخضع لسلطته التقديرية التي منحها له المشرع ، كذلك فإن الكفالة في هذه الحالات جوازية للقاضي أيضاً أي إنه يجوز للقاضي أن يشترط تقديم كفالة لتنفيذ الحكم تنفيذاً معجلاً ، ويجوز له ألا يشترط تقديم كفالة ويأمر بتنفيذ الحكم معجلاً دون كفالة .

وتختلف حالات التنفيذ المعجل القضائي عن حالات التنفيذ المعجل القانوني في أن حالات التنفيذ المعجل القانوني قد وردت في القانون على سبيل الحصر ، بينما حالات التنفيذ المعجل القضائي ليست محصورة وإنما ذكرت على سبيل المثال^(١) ، لأن المشرع قد عدد حالات التنفيذ المعجل القضائي في المادة ٢٩٠ مرافعات السابقة ثم أورد في ختام هذه المادة حكماً عاماً وهو " إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرراً جسيماً بمصلحة المحكوم له " وقد هدف المشرع من تقرير هذا الحكم العام تحقيق قدر كبير من المرونة

(١) د/ احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقاً لنصوص قانون المرافعات ، بدون دار نشر ، سنة ٢٠٠٨ ، ص

والتيسير لقواعد التنفيذ المعجل في النظام المستحدث في قانون المرافعات الحالي وذلك عكس القانون السابق حيث كانت أحكام التنفيذ المعجل القضائي يعتريها التعقيد والجمود^(١) .
وبناء عليه نبحت في مفهوم التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في مطلب أول ، ثم نتحدث عن حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في مطلب ثانى .

(١) د/ احمد ماهر زغلول ، أصول التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المرتبطة بهما ، بدون دار نشر ، ط ١ ، سنة ١٩٨٤ ، ص ٦١

المطلب الأول

مفهوم التنفيذ المعجل بأمر المحكمة

يقصد بالتنفيذ المعجل بأمر المحكمة أن يصدر الحكم مشمولاً بالإنفاذ المعجل بأمر من القاضي الذي أصدره في حالات معينة بناء على طلب المحكوم له ، وبموجب سلطة تقديرية تتسع وتضيق حسب الأحوال^(١).

أو هو التنفيذ المعجل الذي يكون للمحكمة أن تأمر به أو لا تأمر به حسب سلطتها التقديرية^(٢). ويطلق على هذا النوع من التنفيذ المعجل عدة مصطلحات أخرى ، فيسمى بالتنفيذ المعجل القضائي أو التنفيذ المعجل بحكم المحكمة أو التنفيذ المعجل الاختياري أو الجوازي ، فيوصف بأنه قضائي أو بحكم المحكمة لأن الحكم يستمد قوته التنفيذية في هذه الحالات من أمر المحكمة في حكمها بالتنفيذ المعجل^(٣)، أي أن القاضي هو الذي يأذن به بناء على طلب المحكوم له ، فالقاضي هو الذي يملك السلطة لتقريره إذا تضمن منطوق الحكم أمراً من المحكمة بشموله بالتنفيذ المعجل^(٤)، ويوصف بأنه إختياري أو جوازي لأن حكم المحكمة به يتوقف على ما تتبينه من ظروف كل حالة على حدة^(٥).

وكان التنفيذ المعجل القضائي في ظل احكام قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ينقسم إلى نوعين :

النوع الأول التنفيذ المعجل القضائي الوجوبي ... وهو التنفيذ الذي يتحتم على المحكمة أن تامر به متى طلبه الخصم وتوافرت إحدى حالاته ، بحيث يكون رفضها أو إغفالها الأمر به عيباً يشوب الحكم ويستوجب الطعن عليه (المادة ٤٦٨ - ٤٦٩ من قانون المرافعات الملغى) إلا إذا كان الحكم في هذه الحالة لا يكون جائزاً تنفيذه معجلاً^(٦).

النوع الثاني التنفيذ المعجل الجوازي للمحكمة ... وفيه يتوقف حكمها به على ما تتبينه من ظروف

(١) د/ طلعت دويدار ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دار الجامعة الجديدة ، سنة ٢٠١٧ ، ص ٥٧

(٢) د/ عيد القصاص ، أصول التنفيذ الجبري ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٢٠ ، ص ٢٤٠

(٣) د/ رمزي سيف ، قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات ، سنة ١٩٥٥ ، ص ٢٣

(٤) د/ وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٧٣ ، ص ٨١ ،

(٥) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ الجبري ، ص ٦٢

(٦) د / رمزي سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام ، ص ٢٤

كل حالة على حدة ، ويكون رفضها أو إغفالها الحكم في هذه الحالات ليس إلا استعمالاً لسلطتها التقديرية التي خولها إياها القانون ويكون حكمها صحيحاً بحيث لا يجوز الطعن عليه (المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات الملغى)^(١).

وعلة التفرقة بين الحالات التي يكون فيها التنفيذ المعجل بقوة القانون والحالات التي يكون فيها التنفيذ المعجل بحكم المحكمة وجوباً هي أن المشرع رأى أن الحالات الأولى واضحة وظاهرة لا تحتاج إلى بيان ، فلا يخفى أمرها على السلطة التي يطلب منها إجراء التنفيذ ، كالحكم الصادر في مادة مستعجلة أو في مادة تجارية، أما في الحالات الأخرى فلا بد من تدخل المحكمة حتى تتحقق بنفسها من توافر شروط التنفيذ المعجل التي أوجبه القانون^(٢).

أما علة التفرقة بين الحالات التي يكون فيها التنفيذ المعجل بحكم المحكمة وجوباً والحالات التي يكون فيها التنفيذ المعجل بحكم المحكمة جوازاً فهي أن المشرع افترض مقدماً توافر دواعي التنفيذ المعجل في الحالات الأولى ، وأدرك أن سبب الحكم يتوافر في جميع هذه الحالات ، أما الحالات الثانية فلم يفترض المشرع فيها توافر هذا السبب في جميع الأحوال وترك للمحكمة سلطة تقديرية مسترشدة بظروف كل قضية على حدة^(٣).

وكان هذا التقسيم مجالاً للإنتقاد... لما يشوبه من تعقيد وما يعتريه من جمود ، فتعقيد هذا النظام يظهر في تعدد أنواع التنفيذ المعجل واختلاف أحكامه فيما يتعلق بوجوبه أو جوازه واقتران الكفالة به أو عدم اقترانها^(٤)، كما أن جموده يظهر في سلبه السلطة التقديرية من القضاء في معظم حالاته ، وذلك يتناقض مع طبيعة التنفيذ المعجل ذاته ، فالتنفيذ المعجل ما هو إلا مظهر للحماية المستعجلة تمارس في مرحلة التنفيذ، وجوهر الحماية المستعجلة هو الاستعجال والاستعجال بطبيعته يصعب تعريفه ، وكل ما أمكن التوصل إليه هو التعرف على بعض العناصر التي تساهم في تكوينه : وهم الخطر الداهم والضرر وعنصر الزمن ، فمهمة تحديد الاستعجال هي أمر متروك لسلطة القاضي ، بل ويجب أن يترك لسلطة القاضي في كل حالة على حدة ليستلهم فيها بخبرته القضائية مستهدياً بالعناصر الثلاثة السابقة ، فسلب القاضي سلطته في هذا المجال ما هو إلا تقييد لفكرة القضاء المستعجل في ذاتها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن

(١) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٦٢

(٢) د / د / احمد ابو الوفا ، إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ، سنة ٢٠١٥ ، ص ٧٢ .

(٣) د / احمد ابو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٧٣

(٤) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٦٢

تدخل المشرع لتقييد سلطة القاضي في هذه الحالات يكون أمرا غير مرغوبا فيه (١).

ولذلك كان المشرع حكيما حينما أدخل تعديلات جوهرية على نظام التنفيذ المعجل القضائي السابق في القانون الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، حيث أضاف القانون الحالي قدرا كبيرا من المرونة على النظام المستحدث ، فقد ألغى نظام التنفيذ المعجل القضائي الوجوبي مكتفيا بنظام التنفيذ المعجل الجوازي الذي يكون فيه للقاضي سلطة تقديرية واسعة للأمر به ، وتظهر تلك المرونة في الفقرة السادسة من المادة ٢٩٠ مرفعات حيث نصت على أنه " يجوز الأمر بالإنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية : " إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له " وهذا النص يعطى للقاضي حق الأمر بالتنفيذ المعجل إذا قدر أنه يترتب على تأخير التنفيذ ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له ، وجاء في المذكرة الإيضاحية لقانون المرفعات أنه " تحقيقا للمرونة حول المشرع للقاضي سلطة الأمر بالإنفاذ المعجل جوازا في كل حالة يرى أنه يترتب على تأخير التنفيذ فيها ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له " (٢) .

حيث وضع المشرع بهذا النص معيارا شاملا لحالات التنفيذ المعجل القضائي ، وذهب البعض إلى أنه يمكن الاكتفاء به وحده ، لأنه يغنى عن باقي الحالات ، وتعتبر الحالات المذكورة مجرد أمثلة للتنفيذ المعجل القضائي (٣) .

والمشرع قد أورد في البنود الخمسة الأولى من المادة ٢٩٠ مرفعات عدة حالات يجوز فيها للقاضي الأمر بالتنفيذ المعجل ، وإذا كان هذا التعدد لا يؤثر على سلطة القاضي التقديرية ، إلا أنه مع ذلك لا يخلو من فؤائد ، فمن جهة أولى : قد يسر على القاضي ، إذ يفترض أن الحاجة إلى التنفيذ المعجل متوافرة ما لم ير غير ذلك ، من جهة أخرى : فقد يسر على المتقاضين إذ أعفى المحكوم له من عبء إثبات الضرر الذي قد يصيبه من عدم تنفيذ الحكم معجلا (٤) ، فالقاعدة العامة في الإثبات تقضى بأن عبء إثبات أمر يقع على من يدعيه ، وبناء على تلك القاعدة فإن طالب التنفيذ المعجل يقع عليه عبء إثبات توافر شروطه ، إلا أن المشرع قد وضع قرينة بسيطة على توافر شروط التنفيذ المعجل في الحالات المحددة ، بحيث يعفى طالب التنفيذ من إثبات توافرها ويقع على خصمه - المحكوم عليه - عبء اثبات عدم توافرها ، ففائدة هذا التعدد تنحصر في نقل عبء الإثبات من المدعى إلى المدعى عليه (٥) .

(١) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٦٢

(٢) د / محمد محمود ابراهيم ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٢١٢

(٣) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٧٤

(٤) د / محمود مصطفى يونس ، المرجع في قانون إجراءات التنفيذ الجبرى دار النهضة العربية ، بدون دار نشر ، سنة

٢٠١٣ ، ص ١٠٧

(٥) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٦٤

وجوب طلب التنفيذ المعجل بأمر المحكمة :

لكي تعمل المحكمة سلطتها في التنفيذ المعجل القضائي يتعين أن يطلب منها ذلك التنفيذ ، لأن القاعدة تقضى بأن المحكمة لا تقضى من تلقاء ذاتها ، وإلا قضت بما لم يطلبه الخصوم ، حيث لا يجوز للمحكمة أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم ^(١)، وبناء على ذلك يجب للأمر بالتنفيذ المعجل القضائي أن يطلبه الخصم ذو المصلحة ، فإذا فعل ذلك فإنه يجب على المحكمة أن تتأكد من توافر حالة من حالات التنفيذ المعجل القضائي التي نص عليها القانون أو توافر شروط الأمر بالتنفيذ المعجل وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٠ مرافعات ، فإذا أمرت به المحكمة دون أن يطلبه الخصم ، فإنها تكون قد قضت بأكثر مما طلبه الخصوم ^(٢) .

أما إذا كان قد طلبه الخصم ذو المصلحة وصدر الحكم خاليا من الأمر بالتنفيذ المعجل ، فإنه لا يجوز تنفيذه معجلا إلا وفقا للقاعدة العامة في التنفيذ ، أي بعد حيازته لقوة الأمر المقضى . ولا يشترط أن يطلب التنفيذ المعجل في صحيفة الدعوى ، بل يجوز تقديم الطلب في أي حالة تكون عليها الدعوى قبل قفل باب المرافعة ، حيث يجوز تقديم الطلب في مذكرة لاحقة أو في الجلسة أثناء التحقيق ^(٣)، أما إذا أصدرت المحكمة حكمها وانتهت الخصومة فلا يجوز الرجوع إليها لطلب التنفيذ المعجل ، كما أنه لا يجوز تقديم طلب التنفيذ المعجل لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأنه عندئذ يعد طلبا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ^(٤) (طبقا لنص المادة ٢٣٥ مرافعات) ، بالإضافة إلى أن هذا الطلب ليس له محل لأن الحكم الذي سيصدر سيكون نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى وواجب التنفيذ وفقا للقواعد العامة للتنفيذ .

وجوب تسبب الأمر بالتنفيذ المعجل :

ينص المشرع في المادة ١٧٦ من قانون المرافعات المصري على أنه " يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة " . وبناء على ذلك النص يجب على المحكمة عندما تأمر بالتنفيذ المعجل القضائي أن تذكر دائما الأسباب التي تبنى عليها حكمها ، وإلا كان الحكم - فيما يتعلق

(١) د / محمد محمود ابراهيم ، اصول التنفيذ الجبري ، ص ٢٠١

(٢) محمد حامد فهمي ، تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، سنة ١٩٤٠ ، ص ١٩ . د/ فتحى والى ، التنفيذ الجبرى فى المواد المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠١٩ ، ص ٧٢ .

(٣) د/ اسامه شوقي المليجي ، الوجيز فى الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبرى ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٥٣ .

(٤) المادة ٢٣٥ مرافعات : " لا تقبل الطلبات الجديدة فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها " .

بالتنفيذ المعجل - باطلا (١).

وإذا كان المشرع قد اشترط التسبب وجعله عنصرا اصيلا ومتطلبا جوهريا في الحكم إلا أن أنه لم يحدد في نصوص قانون المرافعات المقصود بالتسبب ، ومع ذلك فالمستقر في الفقه الإجرائي أن التسبب هو بيان الأدلة والبراهين الواقعية والقانونية التي اسس القاضي عليها حكمه وأقام عليها منطوقه (٢).
ولذلك يرى البعض أنه في الحالات التي حددها المشرع في المادة ٢٩٠ مرافعات كأمثلة لحالات التنفيذ المعجل القضائي ، يكفي أن يشير القاضي إلى توافر حالة من هذه الحالات كتسبب كاف لتوافر شروط التنفيذ المعجل (٣).

وعلى نقيض ذلك إذا رفضت المحكمة شمول الحكم بالتنفيذ المعجل فإنها لا تلتزم ببيان أسباب رفضها هذا الأمر ، والعلة في ذلك ترجع إلى أن الأصل العام في التنفيذ هو التنفيذ العادي للأحكام أي عدم تنفيذ إلا الأحكام التي تحوز قوة الأمر المقضى ، وبناء على ذلك إذا رفضت المحكمة الأمر بالتنفيذ المعجل فإنها بذلك تعود إلى الأصل العام ، ويعتبر ذلك منها تطبيقا للقاعدة العامة ولا تحتاج معه إلى تبرير (٤)، أما التنفيذ المعجل ما هو إلا استثناء من هذا الأصل العام الذي يجب تفسيره وتبريره .

وأخيرا فإن تسبب الأمر بالتنفيذ المعجل يكون واجبا بالنسبة لحالات التنفيذ المعجل القضائي لأنها تخضع لتقدير القاضي وحده ، ولا يلزمه القانون بالأمر بالتنفيذ المعجل أو رفضه ، أما في حالات التنفيذ المعجل بقوة القانون فلا يلتزم القاضي بالتسبب لأنه يكون بقوة القانون ولا دور لإرادة القاضي أو الأطراف في تقريره أصلا .

(١) د / طلعت دويدار ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي ، ص ٥٨ . المستشار مصطفى مجدي هرجه ، منازعات التنفيذ الوقتية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٧٩ .

(٢) د / حسام العطار ، تسبب الأحكام القضائية ، منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة الثامنة والخمسون ، العدد الثاني ص ٦٥٥ .

(٣) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبري ، ص ٧٤

(٤) د / اسامة المليجي ، الوجيز في الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري ، ص ٥٣

المطلب الثاني

حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة

يقسم الفقه حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة إلى نوعين وذلك على أساس اعتبارين ، الاعتبار الأول : يرجع إلى الاستعجال أو السرعة في التنفيذ^(١)، أي أن هذا الاعتبار يستند إلى الضرر الذي يتعرض له المحكوم له من تأخير التنفيذ ، حيث إن تأخير التنفيذ سوف يرتب ضررا يلحق بالمحكوم له مما يبرر إسباغ حماية تنفيذية عاجلة للوقاية من هذا الضرر ، ويعتبر الأمر بالتنفيذ المعجل هنا نوعا من الإجراءات الاحتياطية التي ينظمها المشرع لصالح الدائن قبل أن يتأكد حقه كاملا^(٢) .

أما الاعتبار الثاني : فيرجع إلى قوة سند الحق المحكوم به ، حيث يستخلص المشرع من ذلك احتمال تأييد الحكم إذا ما تم الطعن عليه في الاستئناف ، مما يقلل معه إمكانية إلغائه في الاستئناف وبالتالي رجحان الحق في التنفيذ الجبري^(٣).

وبناء على تلك الاعتبارات تنقسم حالات التنفيذ المعجل القضائي إلى نوعين : النوع الأول حالات تستند إلى الضرر الذي يتعرض له المحكوم له من تأخير التنفيذ ، والنوع الثاني حالات تستند إلى قوة سند الحق المحكوم به .

(١) د / احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٧٤ .

(٢) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبري ، ص ٧٥ . د / احمد هندی ، التنفيذ الجبري ، ص ٤٢ .

(٣) د / احمد المليجي ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .

الفرع الأول

حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة التي تستند إلى الضرر

الذي يتعرض له المحكوم له من تأخير التنفيذ

تقتضض هذه الحالات أن هناك ضرراً سوف يلحق بالمحكوم له إذا تأخر تنفيذ الحكم ، مما يببر منحه التنفيذ المعجل قبل التحقق الكامل من ثبوت حقه ، وفيما يلي سوف أوضح كل حالة من هذه الحالات على حدة وذلك على التفصيل التالي :

الحالة الأولى : الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتببات .

تنص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات على أنه : يجوز الأمر بالإنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية وذلك بشئ من التفصيل كالتال:

١ - الأحكام الصادرة بأداء النفقات :

تنص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات في فقرتها الأولى على أنه : يجوز الأمر بالإنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة بأداء النفقات .
والمقصود بالأحكام الصادرة بأداء النفقات في صدد تطبيق هذا النص هي الأحكام الموضوعية الصادرة بأداء نفقة واجبة لأحد الأقارب أو الأزواج^(١) ، أيا كان مصدر الإنفاذ بها سواء أكان القانون أم بموجب إتفاق^(٢) ، كما أن المقصود بالحكم الصادر بأداء النفقة هو الحكم الصادر بتقرير النفقة ابتداء أو الحكم الصادر بزيادتها لأن الزيادة تعتبر صورة من صور الأداء^(٣).

والحكمة التي من أجلها قرر المشرع شمول هذه الأحكام بالتنفيذ المعجل تتمثل في طبيعة هذه أحكام وعلاقتها بنظام الأسرة وكيانها ، ولأن في تأخير تنفيذ هذه الأحكام ضرر كبير يلحق بمن صدرت لمصلحته ونظام المجتمع ذاته ، وإنه يلزم تمكين هؤلاء الأشخاص - المحكوم لهم - بهذه النفقة من الحصول عليها على وجه السرعة دون تأخير، لما تمثله النفقة - بالنسبة لهم - من مصدر حيوى يساهم

(١) د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ القضائى ، ص ٨٤

(٢) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٧٧ .

(٣) د / نبيل اسماعيل عمر ، اجراءات التنفيذ ، ص ١٧٩ . د / اسامة المليجى ، الوجيز في الإجراءات المدنية للتنفيذ

الجبرى ، ص ٦٥

في سد احتياجاتهم ومواجهة مطالب الحياة الخاصة ، بل إنه في الغالب تكون هذه المبالغ المحكوم بها هي مصدر رزقهم الوحيد^(١) .

وذهب بعض الفقه إلى إمكانية تطبيق هذا النص بالنسبة للنفقة التي يحكم بها في دعوى ترفع بتنفيذ تعاقد ولا يناع الملتزم بالنفقة في أصل استحقاقها ، كما أنه يجوز أيضا تطبيق هذا النص بالنسبة للأحكام التي تصدر في قضايا التعويض عن حادث أدى إلى وفاة عائل الأسرة أو عجزه عن كسب قوته ، وذلك على اعتبار أن لهذه التعويضات صفة النفقة الواجبة^(٢) .

إلا أنه لا يمكن قبول الرأي السابق لأن المشرع لم يذكر هذه الحالات من جهة ، ومن جهة أخرى يستطيع القضاء أن يأمر بالتنفيذ المعجل بالنسبة لهذه الحالات استنادا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٠ إذا كان لها مقتضى وتوافرت شروطها .

وعلى العكس من ذلك يخرج من نطاق تطبيق هذا النص بعض الأحكام الصادرة في النفقات مثل الحكم الصادر بتقرير نفقة وقتية والحكم الصادر في النفقة الزوجية . وبناء على ذلك يمكن تقسيم النفقات إلى ثلاثة أنواع :

١ . النفقة الوقتية:

تخرج الأحكام الصادرة بتقرير نفقة وقتية من نطاق تطبيق هذا النص لأن هذه الأحكام يتم تنفيذها معجلا بقوة القانون طبقا للمادة ٢٨٨ مرافعات^(٣) ، وبناء على ذلك ليس صحيحا ما ذهب إليه البعض^(٤) من أن المقصود بالنفقة هنا ما تقضى به المحكمة من نفقة واجبة أو نفقة وقتية ، وأن الأحكام الوقتية الصادرة بأداء نفقة مؤقتة يجوز شمولها بالتنفيذ المعجل القضائي ، لأن هذا الرأي يخالف التكييف الصحيح

(١) د / امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبرى وطرقه ، سنة ١٩٧١ ، ص ١٨٢

(٢) د / احمد ابو الوفا ، إجراءات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية ، ص ٩٩

(٣) د / احمد ابو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٩٨

(٤) د / امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبرى ، ص ١٨٢ ، بند ١٣٦ : " ويقصد بالاحكام الصادرة باداء النفقات الاحكام الموضوعية الصادرة بالنفقات للاقارب والاصهار ، ونفقه الصغير ، ونفقه أحد الزوجين على الاخر واجرة الحضانة والرضاعة . وهي النفقات التي يفرضها القانون على الشخص التزاما بها ، ويطلق عليها النفقات الواجبة او المقررة . والاحكام الموضوعية بالنفقات التي يصدر الحكم بإلزام الشخص بها بناء على مصدر اخر غير القانون كالاتفاق مثلا . كما يقصد بها ايضا الاحكام الوقتية الصادرة بنفقة مؤقتة ، اي المبالغ التي يحكم بها القضاء بصفة مؤقتة للدائن الى حين تصفيه الحساب بينه وبين المدين . ففي الحالات المتقدمة يجوز شمول الحكم بالتنفيذ المعجل وفقا لنص المادة ٢٩٠ " .

للحكم الصادر بأداء النفقة الوقتية من إنه حكم مستعجل^(١) ، ويخرج أيضا من نطاق تطبيق هذا النص الحكم الصادر بإسقاط النفقة أو تخفيض قيمتها لأنه لا تتوافر بشأنه الحكمة من التنفيذ المعجل في هذه الحالة^(٢) .

٢. النفقة الزوجية:

تتفد الأحكام الصادرة بأداء النفقة الزوجية تنفيذا معجلا وبقوة القانون وذلك لأنه بصدر المادة ٦٥ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الخاص بإجراءات التقاضى في مسائل الأحوال الشخصية^(٣)، أصبحت الأحكام والقرارات الصادرة بأداء النفقات أو الأجور أو المصروفات وما في حكمها واجبة التنفيذ بقوة القانون وبلا كفالة، أي أن الأحكام الصادرة بأداء النفقات في مسائل الأحوال الشخصية أصبحت مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون وبلا كفالة وبناء على ذلك يخرج من نطاق تطبيق هذا النص ما يصدر من أحكام بالنفقة الموضوعية الواجبة قانونا في مسائل الاحوال الشخصية^(٤) .

٣. النفقة الموضوعية :

وبناء على ما تقدم يكون مجال تطبيق وإعمال الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ قاصرا على الأحكام الموضوعية الصادرة بأداء النفقات في غير مسائل الأحوال الشخصية^(٥) . لذلك يقترح الباحث إضافة الأحكام الصادرة بأداء النفقات وما في حكمها إلى حالات التنفيذ المعجل القانونى .

٢ - الأحكام الصادرة بأداء الأجور والمرتببات (١/٢٩٠) :

لما كان العامل يعتمد بصفة اساسية في معيشته على ما يتقاضاه من أجر أو راتب فإنه لا يستطيع أن ينتظر الإجراءات البطيئة في الدعاوى العادية ، كما أنه لا يستطيع أن يتحمل نفقاتها الباهظة لذلك

(١) د / د / محمد محمود إبراهيم ، أصول التنفيذ الجبري على ضوء المنهج القضائي ، دار الفكر العربي ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٢٠٤

(٢) د / اسامة المليجى ، الوجيز فى الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري ، ص ٦٥

(٣) - نصت المادة ٦٥ على انه " الاحكام والقرارات الصادرة بالنفقات او الاجور او المصروفات وما في حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة " .

(٤) د / ابراهيم امين النفاوى ، القوة التنفيذية للأحكام دراسة مقارنة فى قانون المرافعات ، بدون دار نشر ، ط ٢ ، بدون سنة نشر ، ص ٢٢٣

(٥) د / فتحى والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٧٨

حرص المشرع المصري على تيسير إجراءات التقاضي بالنسبة للعمال ، وحرص على سرعة البت فيها وذلك من خلال تنظيم قواعد قانون العمل ، مثال ذلك ما تنص عليه المادة ٦ من قانون العمل بأنه " تعفي من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضي الدعاوي الناشئة عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون التي يرفعها العاملون والصبية المتدرجون وعمال التلمذة الصناعية أو المستحقون عن هؤلاء ، وللمحكمة في جميع الأحوال أن تشمل حكمها بالإنفاذ المعجل وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى ان تحكم علي رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها " .

وقضت محكمة النقض أيضا بأن " للعامل الحق في اللجوء إلى القضاء مباشرة للفصل في الخلاف الذي ينشأ بينه وبين صاحب العمل ، أما عرض النزاع على الجان المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون العمل الجديد ليس إجراء لازما قبل رفع الدعوى " ^(١).

ونظرا لأهمية الأجر بالنسبة للعامل وما يمثله المرتب من مصدر حيوى للمحكوم له في معيشته وكسب رزقه وقد يكون المصدر الوحيد ، نص المشرع في المادة ٢٩٠ / ١ من قانون المرافعات على جواز شمول الأحكام الصادرة بأداء الأجر والمرتبات على التنفيذ المعجل بكفالة أو بدون كفالة .

والمقصود بتلك الأحكام هي أحكام الإلزام الموضوعية الصادرة في دعاوى الأجر والمرتبات الناشئة عن عقد العمل ^(٢) ، فيشترط أن تكون هناك علاقة عمل في الدعوى المرفوعة بغض النظر عن طبيعة العمل، وأن يكون الحكم صادرا بأجر أو مرتب أيا كانت صفة المحكوم له ^(٣) ، سواء تعلق الأمر بعمال، أم موظفين، أم خدم أم أي أجير أيا كانت طبيعة عمله ^(٤) ، ولكن لا يشترط أن يكون العمل خاضعا لأحكام قانون العمل أو لأحكام عقد العمل الفردي ، فيجوز أن يشمل بالتنفيذ المعجل الحكم الصادر بأجر خادم من خدم المنازل أو عامل عرضي ^(٥) .

وبناء على ذلك لا تنطبق أحكام هذا النص على الأحكام المستعجلة بأداء الأجر والمرتبات لأنها تكون مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون وفقا لنص المادة ٢٨٨ مرافعات ، ولا تخضع أيضا لأحكام هذا النص الأتعاب أو المبالغ المستحقة لذوي المهن الحرة مثل (الطبيب والمحامي والمهندس والمقاول) ،

(١) الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٥٩ ق ، جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨ ، مجموعة احكام النقض ، السنة ٤٨ ، الجزء الثاني ، ص

(٢) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٧٧

(٣) د / امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبرى ، ص ١٨٣

(٤) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٧٨

(٥) د / وجدى راغب ، النظرية العامة للتنفيذ القضائى ، ص ٨٤

لأنها ليست ناتجة عن علاقة عمل^(١) ، ولا يدخل ضمن هذه الحالة أيضا ما يطالب به العامل من تعويض أو معاش أو مكافأة فلا يجوز شمول الحكم الصادر بها بالتنفيذ المعجل^(٢) .
ولكن الناظر للحكمة التي من أجلها نص المشرع على شمول الأحكام الصادرة بالأجور والمرتبات بالتنفيذ المعجل يرى أن الأحكام الصادرة بالمعاشات كانت أولى بشمولها بالتنفيذ المعجل ، لأن المعاشات لا تقل أهمية عن حاجة المحكوم له بالأجر ، بل قد يكون الشخص فيها أشد احتياجا من العامل خاصة إذا لم يكن لديه ما يسد نفقته وكانت هي المصدر الوحيد لمعيشته .
لذلك اقترح على المشرع المصري أن يتدخل بإضافة المعاشات إلى نص المادة ٢٩٠ فقرة ١ ويكون النص عليها صراحة .

الحالة الثانية : إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له

استحدث المشرع المصري هذه الحالة في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات الحالي في الفقرة السادسة حيث لم يرد النص عليها في القانون السابق - رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - وبذلك وضع المشرع حكما عاما حقق من خلاله التيسير والمرونة في أعمال قواعد التنفيذ المعجل القضائي ، فمن خلال هذه الحالة أرسى المشرع مبدا عاما يعطى فيه للقاضي سلطة تقديرية واسعة للحكم بالتنفيذ المعجل والأمر به في غير الحالات التي نص عليها القانون إذا رأى ضرورة ذلك وتوافرت ضوابط وشروط تطبيقها .
وجاء في المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات أنه " تحقيقا للمرونة خول المشرع للقاضي سلطة الأمر بالنفاذ المعجل جوازا في كل حالة يرى أنه يترتب على تأخير التنفيذ فيها ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له"^(٣) .

وتبدو مرونة هذه الحالة في أن المشرع لم يشترط لإمكان إعمالها إلا أن يترتب على تأخير التنفيذ ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له ، حيث لم يضع أي معيار منضبط بين يدي القاضي لتقدير هذا الضرر الجسيم^(٤) ، مما يعطى للقاضي سلطة تقديرية واسعة للأمر بالتنفيذ المعجل في كل حالة يترتب على تأخير التنفيذ فيها ضررا جسيما بمصلحة المحكوم له^(٥) .

(١) د / طلعت دويدار ، النظرية العامة للتنفيذ ، ص ٦١

(٢) د / احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٧٧

(٣) د / محمد محمود ابراهيم ، اصول التنفيذ الجبري ، ص ٢١٢

(٤) د / طلعت دويدار ، المرجع السابق ، ص ٦٩

(٥) د / احمد ماهر زغول ، اصول التنفيذ ، ص ٧٦

ماهية الضرر الجسيم :

يجب أن يكون الضرر على قدر من الجسامه بحيث يبرر التنفيذ المعجل للحكم ، ولا يكفي الضرر العادى لتبرير الامر بالتنفيذ المعجل للحكم الابتدائي لأن تأخير تنفيذ الحكم يضر دائما بمصلحة المحكوم له إنما يجب أن يكون هذا الضرر جسيما ^(١) ، ولكن ما المقصود بالضرر الجسيم الذي يصيب المحكوم له والذي يبرر شمول الحكم بالتنفيذ المعجل؟؟

لم يحدد المشرع المصري المقصود بالضرر الجسيم ولم يضع معيارا له ، لذلك اختلف الفقه المصري حول تحديد ماهية الضرر الجسيم ، فذهب جانب من الفقه إلى الاعتماد على معيار شخصى لتحديد ماهية الضرر الجسيم ، وذهب جانب آخر من الفقه إلى الاعتماد على معيار موضوعى لتحديد معنى الضرر الجسيم، وذهب البعض الآخر إلى التوفيق بين المعيارين ودمجهما ، ونعرض هذه الآراء فيما يلي :

الرأي الأول : الاعتماد على المعيار الشخصي

ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى اتباع معيار شخصى عند تقدير الضرر الجسيم ، أي أن يتم النظر إلى حالة المحكوم له أو حالة المحكوم عليه ، فالمحكوم له بالتعويض قد يكون بحاجة ماسه إلى المبالغ المحكوم بها ، بحيث إذا تأخر في الحصول عليها فور صدور الحكم فإنه سوف يصاب بضرر جسيم أو بالنظر إلى حالة المحكوم عليه الذي قد يكون مهددا بخطر الإفلاس ^(٢) .

وبناء على هذا الرأي يجب على القاضي أن يضع في اعتباره ليس فقط الضرر الذي سوف يصيب المحكوم له إذا لم ينفذ الحكم تنفيذا معجلا ، بل أيضا الضرر الذي سوف يصيب المحكوم عليه إذا تم تنفيذ الحكم تنفيذا معجلا ، ولذلك يتعين على المحكمة عند تقديرها لمدى توافر ضرر جسيم من عدمه أن تنظر إلى الظروف المتعلقة بكل قضية على حدة ، وهي تضع في اعتبارها أن الضرر نسبيا أي قد يكون جسيما بالنسبة إلى شخص وعاديا بالنسبة إلى شخص آخر وذلك وفقا لأحواله الاقتصادية وظروفه الخاصة ^(٣) .

الرأي الثاني : المعيار الموضوعى

يرى أنصار هذا الرأي أن الضابط في تحديد وصف الضرر الجسيم يتعين أن يكون أساسه قوة سند المحكوم له ، بحيث يرجح معه احتمال تأييد الحكم إذا ما طعن فيه فيما بعد وليس مجرد احتياجه لما يجنيه من تنفيذ الحكم ، كما أن احتمال إفسار المحكوم عليه يجب ألا يدخل أساسا في الاعتبار عند تقدير هذا

(١) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٧٨

(٢) د / محمد عبد الخالق عمر ، مبادئ التنفيذ ، دار النهضة العربية ، ط ٤ ، سنة ١٩٧٨ ، ص ١٩٩

(٣) د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ ، ص ٨٥

الضرر الجسيم ، فالمشرع لم يقصد بنص المادة ٦/٢٩٠ التي استحدثت حالة الضرر الجسيم كمبرر للتعجيل بتنفيذ الحكم رعاية طائفة معينة من المحكوم عليهم - كما نص بالنسبة لطالبي النفقة - وإلا كان قد نص على ذلك صراحة ، كما لم يقصد مجرد رعاية المحكوم له بالنظر لطول الإجراءات أو مماثلة خصمه أو احتمال إفساره في المستقبل ، لان كل هذا لا يرقى إلى تحقيق المصلحة القانونية الواجب حمايتها ، وإنما قصد بهذا النص المستحدث رعاية المحكوم له عندما يكون سنده قويا بحيث يرجح معه احتمال تاييد الحكم إذا طعن فيه بعدئذ ، هنا فقط تتحقق المصلحة القانونية الواجبة الرعاية^(١).

ويدعم هذا الاتجاه رأيه بأن المشرع عندما أجاز للمحكمة الاستئنافية وقف تنفيذ الحكم المشمول بالتنفيذ المعجل ، نص في المادة ٢٩٢ مرفاعات على أن هذا الوقف لا يتم إلا إذا كانت أسباب الطعن في الحكم يرجح معها إلغاؤه ، معنى ذلك أن قوة أسانيد المحكوم له هي الضابط الاساسى والصحيح لشمول الحكم بالتنفيذ المعجل أو في عدم شموله .

ويضيف هذا الرأي أن المشرع قصد بهذه القاعدة المتقدمة أن تتوسط قاعدتين الأولى : توجب عدم تنفيذ الحكم القابل للاستئناف ، والثانية تجيز تنفيذ الحكم القابل للاستئناف ، والقاعدة التي تتوسط هاتين القاعدتين يكون الحكم الابتدائي قابلا للتنفيذ المعجل إذا كان من المرجح تأييده في الاستئناف ، وهذا لا يستشف إلا من مدى قوة الأسانيد التي تمسك بها المحكوم له والتي بالتالي استند إليها الحكم ، أما مجرد عوز المحكوم له أو إفسار المحكوم عليه فلا يبرر - في حد ذاته - شمول الحكم بالتنفيذ المعجل عملا بالفقرة السادسة من المادة ٢٩٠ سالفه الذكر^(٢).

الرأي الثالث : الدمج بين المعيارين الشخصي والموضوعي

ذهب بعض الفقه إلى أن ضابط الضرر الجسيم ضابط مرن وغير محدد ، فتقدير جسامه الضرر تعتبر مسألة نسبية تتوقف على الظروف الموضوعية والشخصية لكل حالة على حدة ، ولذلك فإن محاولة وضع مفهوم محدد أو معيار جامع مانع لضابط الضرر الجسيم سيحكم عليها بالفشل^(٣) .

لذلك يجب على القاضي الأخذ بالمعيارين معا - الشخصي والموضوعي - وفي وقت واحد ، وأن يجمع بين هذه الآراء - السابقة - جميعها بصورة تجعل الضرر المقصود هو الضرر الذي يستخلصه القاضي من تقديره لظروف كل حالة معروضة عليه ، واضعا نصب عينيه قوة سند المحكوم له الذي يرجح معه احتمال تاييد الحكم في مرحلة الطعن ، فلا يأمر بالتنفيذ المعجل إلا إذا رجح لديه احتمال تاييد الحكم

(١) د / احمد ابو الوفا ، إجراءات التنفيذ ، ص ١٠٤

(٢) د / احمد ابو الوفا ، إجراءات التنفيذ ، ص ١٠٤

(٣) د / احمد ماهر زغول ، اصول التنفيذ ، ٧٦

في الاستئناف، هذا بالإضافة إلى تقديره الموازنة بين ما يحتمل أن يصيب المحكوم له من ضرر في حالة ما إذا تأخر التنفيذ، وبين ما يحتمل أن يصيب المحكوم عليه من ضرر في حالة ما إذا ما حكم بالتنفيذ المعجل ، أي يأخذ في اعتباره ليس فقط الضرر الذي سوف يصيب المحكوم له من تأخير التنفيذ ، بل أيضا الضرر الذي سوف يصيب المحكوم عليه إذا نفذ الحكم تنفيذا معجلا ، أي يوازى بين الضررين ^(١).

الترجيح :

وأميل إلى ترجيح الرأي القائل بالدمج بين المعيارين الشخصي والموضوعي لمراعاته تحقيق مصلحة كل من طرفي التنفيذ وموازنته بين الأضرار التي قد تصيب أيا منهما حسب الأحوال .
ويلاحظ إنه يوجد رأى في الفقه يقول بعدم جدوى معيار الضرر الجسيم ، وإنه يجب إلغاؤه والعودة بالنص إلى حالته الأولى ^(٢)، واحتج هذا الرأي بالحجج الآتية :

١. أن ما جاء في المذكرة الايضاحية يفتح الباب على مصراعيه ، باستخدام الضرر الجسيم الناتج عن تاخير تنفيذ الحكم ، وهذا بلا أدنى شك ليس من غايات التشريع .

٢. كما إنه يوجد البديل التشريعي للمادة ٦/٢٩٠ وهو نص المادة ٢٨٦ مرافعات والتي تنص على إنه " يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة او في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته " .

٣. ومن ناحية أخرى فإن صياغة المادة ٦/ ٢٩٠ تتعارض مع طبيعة التنفيذ المعجل القضائي في أن المشرع نص عليه على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة ، لذلك لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره ، والنص على الضرر الجسيم خروج بالنص إلى الإبهام والغموض .

وذهب البعض إلى أن هذه الحالة كان يمكن الإكتفاء بها وحدها ، لأنها تغنى عن باقى الحالات الخمسة الأولى ^(٣)، فكان يستطيع القاضي أن يقدر كل حالة على حدة ، ويرى إذا كان من الملائم شمولها بالتنفيذ المعجل من عدمه ، بفضل المعيار المرن الذى تتضمنه هذه الحالة ، إلا إنه في الواقع أن هذه الحالات الخمسة الأولى لها فائدة أخرى تنحصر في الإثبات ، فمن جهة أولى قد يسر على القاضي اذ يفترض أن الحاجة إلى التنفيذ المعجل متوافرة ما لم ير غير ذلك ، ومن جهة اخرى فقد يسر على المتقاضين إذ اعفى المحكوم له من عبء اثبات الضرر الذى قد يصيبه من عدم تنفيذ الحكم معجلا ، فالقاعدة العامة في الاثبات تقضى بأن عبء اثبات أمر يقع على من يدعيه ، وبناء على تلك القاعدة فإن

(١) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة فى التنفيذ ، ص ٣٧٨

(٢) د / محمد محمود ابراهيم ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٢١٥

(٣) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة فى التنفيذ ، ص ٣٧٤

طالب التنفيذ المعجل يقع عليه عبء اثبات توافر شروطه ، إلا أن المشرع قد وضع قرينة بسيطة على توافر شروط التنفيذ المعجل في الحالات المحددة مما نقل عبء الاثبات من المدعى إلى المدعى عليه بحيث يعفى طالب التنفيذ من اثبات توافرها ، ويقع على خصمه - المحكوم عليه - عبء اثبات عدم توافرها (١) .

وبعد عرض آراء الفقهاء حول مفهوم الضرر الجسيم والمعيار المعمول به لتقدير هذا الضرر وبغض النظر عن المعيار المعمول به ، إلا إنه يجب أن يتوافر شرط رئيسي عند تقدير الضرر الجسيم ، وهو أن يكون هذا الضرر الجسيم مترتباً على التأخير في التنفيذ ، أي أن تكون هناك علاقة سببية بين الضرر الذي سيلحق بمصلحة المحكوم له وبين التأخير في التنفيذ ، فلا يكفي للأمر بشمول الحكم بالتنفيذ المعجل أن يكون الضرر الجسيم قد لحق فعلاً بمصلحة المحكوم له نتيجة سبب آخر مثل طول إجراءات الخصومة أو قدم الدين(٢) .

وفى جميع الأحوال يجب على المحكمة أن تسبب حكمها تسبباً جدياً وكافياً ، بأن تحدد الظروف الواقعية التي تبرر الضرر الجسيم ، ولا يكفي أن تستند المحكمة في حكمها إلى أسباب عامة أو غامضة ، كأن تكتفى بالقول بأنه " يترتب على تأخير التنفيذ ضرراً جسيماً " ، فإذا قالت ذلك ولم تذكر أي أسباب مبررة فإنها تكون قد إستندت إلى أسباب عامة وغامضة لا تصلح لتسبب أمرها بالنفاذ المعجل (٣) .

(١) د / محمود مصطفى يونس ، ، المرجع في قانون إجراءات التنفيذ الجبري ، ص ١٠٧

(٢) د / اسامة المليجي ، المرجع السابق ، ص ٦٨ . د / بشندى عبد العظيم ، قواعد التنفيذ الجبري ، ص ٣٨

(٣) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبري ، ص ٧٦

الفرع الثاني

حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة التي تستند إلى قوة سند الحق المحكوم به

تستند هذه الحالات في تقريرها إلى قوة سند الحق المحكوم به في الحكم الابتدائي ، أي أن الحكم الابتدائي في هذه الحالات يبنى على سند قوى مما يرجح معه احتمال تأييده إذا ما طعن فيه بالاستئناف ، وبالتالي يرجح معه وجود الحق المحكوم به والحق في التنفيذ^(١) ، ولم يضع المشرع قاعدة عامة بالنسبة لهذه الحالات ، بل أورد حالات محددة على سبيل الحصر^(٢) ، وترك للمحكمة سلطة الأمر بالتنفيذ المعجل أو عدم التنفيذ في كل حالة على حدة ، حسب قوة أو ضعف احتمال إلغاء الحكم المطلوب شموله بالتنفيذ المعجل .

وقد أورد المشرع هذه الحالات في المادة ٢٩٠ مرفعات في البند الثاني والثالث والرابع والخامس منها، وسوف أتعرض لهذه الحالات وذلك على التفصيل التالي :

الحالة الأولى : الحكم الصادر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمولاً بالنفاذ المعجل بغير كفالة .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩٠ مرفعات على جواز التنفيذ المعجل للحكم إذا كان قد صدر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمول بالتنفيذ المعجل بغير كفالة ، فهذه الحالة تفترض صدور حكيم ، الحكم الأول حائزاً لقوة الأمر المقضى أو مشمول بالتنفيذ المعجل بغير كفالة ، والحكم الثاني حكم ابتدائي صادراً لتنفيذ الحكم الأول ، مما يستتبع وجود صلة وثيقة بينهما بحيث يكونان متعلقين بموضوع واحد أو يكون بينهما من الاتصال ما يبرر اعتبار الحكم الثاني نتيجة للأول .

ويبرر شمول الحكم بالتنفيذ المعجل في هذه الحالة هو أن الحكم السابق حائزاً لقوة الأمر المقضى أو مشمول بالتنفيذ المعجل بدون كفالة ، مما يمكن الاعتماد عليه في التنفيذ ، لأنه لم يبلغ هذه الدرجة إلا بقوة القانون أو بحكم المحكمة بعد أن توافرت لديها الأسباب المسوغة لذلك ، وبناء على ذلك لا يصح أن يكون الحكم الثاني المتفرع عنه أقل منزلة منه من حيث القوة التنفيذية حتى لا تضيع ثمرة الحكم الأول أو تضعف مزيمته^(٣) .

(١) د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ ، ص ٨٥

(٢) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٧٨

(٣) د / احمد قمحة وعبد الفتاح السيد ، التنفيذ علماً وعملاً ، ص ١٦٤

ومن أمثلة هذه الحالة أن يصدر حكم نهائي أو حكم مشمول بالتنفيذ المعجل بغير كفالة بمسئولية المحكوم عليه عن الضرر ، وإلزامه بالتعويض دون تحديد مقدار هذا التعويض ، ثم يصدر حكم ابتدائي يحدد مقدار هذا التعويض^(١) .

مثال آخر أن يصدر حكم نهائي أو حكم مشمول بالتنفيذ المعجل بغير كفالة بصحة عقد البيع في مواجهة البائع ، ثم يصدر حكم ابتدائي بإلزامه بتسليم الشيء المبيع أو أن يصدر حكم نهائي أو حكم مشمول بالتنفيذ المعجل بغير كفالة بفسخ عقد البيع في مواجهة المشتري ، ثم يصدر حكم ابتدائي برد العين المبيعة إلى البائع^(٢) ، وبصفة عامة كل حكم إلزام يصدر لإلزام المحكوم عليه بمضمون حكم منشئ أو مقرر^(٣) . ويشترط لشمول الحكم بالتنفيذ المعجل في هذه الحالة ثلاثة شروط كالاتي :

الشرط الأول : أن يكون الحكم السابق حائزا لقوة الأمر المقضى أو نافذا معجلا بغير كفالة

يجب أن يكون الحكم السابق حائزا لقوة الأمر المقضى أي أن يكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه بالاستئناف ، ويستوي أن يكون الحكم غير قابل للطعن فيه بهذا الطريق أو أن يكون الخصم قد فوت على نفسه ميعاد الطعن أو إنه طعن فيه فعلا وحكم بعدم قبول الطعن أو ببطلانه أو بتأييد الحكم^(٤) .

أو أن يكون الحكم السابق حكما ابتدائيا مشمولا بالتنفيذ المعجل بغير كفالة ، ويلاحظ أن المشرع اشترط - في الحكم السابق - عدم اقتران التنفيذ المعجل فيه بالكفالة ، ولذلك لا يجوز شمول حكم بالتنفيذ المعجل وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٩٠ إذا كان قد صدر في مادة تجارية ، لأن تقديم الكفالة في هذه الأحكام شرط لتنفيذها معجلا^(٥) ، فإذا شملت المحكمة الحكم اللاحق بالتنفيذ المعجل على الرغم من ذلك ، فإنها تكون قد أخطأت في وصف الحكم ويجوز التظلم من هذا الوصف طبقا للمادة ٢٩١^(٦) .

ولا يشترط أن يكون الحكم السابق صادرا من محكمة مدنية فقد يكون صادرا من محكمة غير مدنية^(٧) ، مثال ذلك أن يكون الحكم السابق صادرا من محكمة جنائية بإدانة شخص في جريمة خيانة أمانة أو سرقة، ثم يصدر حكم مدني بعد ذلك بإلزامه برد قيمة المال الذي إختلسه أو سرقه .

(١) د / احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٨٢

(٢) د / مصطفى مجدي هرجة ، منازعات التنفيذ الوقتية ، ص ٨٢

(٣) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبري ، ص ٧٩

(٤) د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ٩٦

(٥) د / امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبري ، ص ١٨٤

(٦) د / امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبري ، ص ١٨٥

(٧) د / عيد القصاص ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣

وعلة هذا الشرط أنه يتضمن تأكيد الحق الذي تضمنه الحكم اللاحق ويقويه ، مما يبرر تنفيذه معجلاً^(١).

الشرط الثاني : أن يكون الحكم الجديد المطلوب شموله بالتنفيذ المعجل قد صدر تنفيذاً للحكم السابق :

والمقصود بذلك الشرط إنه يجب أن يكون الحكم الجديد المراد شموله بالتنفيذ المعجل مبنياً على الحكم السابق ، أي أن يكون الحكم السابق حجة في إثبات الواقعة المنشئة للحق المدعى به في القضية الجديدة التي صدر فيها الحكم الجديد^(٢) ، ومن أمثلة ذلك الحكم على المشتري برد العين المباعة إلى البائع بعد ما سبق صدور حكم بفسخ العقد .

الشرط الثالث : أن يكون المحكوم له والمحكوم عليه في الحكم الجديد طرفين في الخصومة التي صدر فيها الحكم السابق :

يجب أن يكون كل من المحكوم له والمحكوم عليه في الحكم الجديد طرفين في الخصومة التي صدر فيها الحكم السابق ، أي أن يكون كل من الحكمين حجة للمحكوم له في مواجهة المحكوم عليه ، وذلك حتى يمكن الاحتجاج عليه بهذا الحكم ، لأن الأحكام لا تسري إلا في مواجهة أطرافها^(٣) .

الحالة الثانية : الحكم الصادر بناء على سند رسمي لم يطعن فيه بالتروير

ينص القانون على هذه الحالة في نفس الفقرة الثانية من المادة ٢٩٠ مرافعات ، وهي تتعلق بالحكم المبنى على سند رسمي ، والمقصود بالسند الرسمي في هذه الحالة هو السند الرسمي في مفهوم المادة ١٠ من قانون الإثبات^(٤) ، أي هو السند الذي يحرره موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ويثبت فيه ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن ذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه^(٥) . والأصل أن السندات الرسمية تكون واجبة التنفيذ بذاتها بغير حاجة إلى رفع دعوى لاستصدار حكم

(١) د / بشندى عبد العظيم ، قواعد التنفيذ الجبرى ، ص ٣٠

(٢) د / فتحى والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٧٩

(٣) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٨٣

(٤) د / عبد الخالق عمر ، مبادئ التنفيذ ، ص ١٩٤

(٥) المادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨

يبني على هذا السند^(١) ، ويشترط القانون أن يتوفر في الدين الثابت بالسند الرسمي الشروط اللازمة لإجراء التنفيذ بموجبه ، فإذا لم تتوفر هذه الشروط أو أحد هذه الشروط ، كأن يكون الدين غير معلوم المقدار مثلاً ، وجب اللجوء إلى القضاء لإستصدار حكم بناء على هذا السند ، كذلك إذا كان السند محرراً خارج البلاد ، فإنه لا يجوز تنفيذه إلا بعد اللجوء إلى القضاء والتحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية هذا السند وفقاً لقانون البلد الذي تم فيه ، ومن خلوه مما قد يخالف النظام العام والآداب في مصر^(٢) .

وبناء على ذلك فإن هذه الحالة - التي نحن بصددنا - ينحصر نطاق تطبيقها على الحكم الصادر بناء على سند رسمي ، عندما يكون السند الرسمي في حد ذاته غير قابل للتنفيذ إلا بعد استصدار حكم يبني عليه ، لذلك رأى المشرع جواز شمول الحكم في هذه الحالة بالتنفيذ المعجل لثبوت الحق الذي يقرره الحكم بصورة ترجح عدم إلغائه في الاستئناف^(٣) .

ويشترط لشمول الحكم بالتنفيذ المعجل في هذه الحالة ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون الحكم المطلوب شموله بالتنفيذ المعجل مبنياً على سند رسمي

أولاً : يجب أن يكون السند الذي يبني عليه الحكم سنداً رسمياً ، والمقصود بالسند الرسمي في مفهومه كما جاء في المادة العاشرة من قانون الإثبات هو المحرر الرسمي الذي يثبت فيه موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن ذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

ثانياً : يجب أن يكون الحكم مبنياً على السند الرسمي ، أي أن يكون الحق المدعى به والذي أكده الحكم المطلوب شموله بالتنفيذ المعجل ، مستنداً على واقعة معينة وهي الثابتة في السند الرسمي وتعد رسمية السند هي الدافع لمنح التنفيذ المعجل للحكم المبنى عليها ، لأنها ترجح احتمال وجود الحق الثابت فيه وتأييد الحكم في الاستئناف^(٤) .

ولا يؤثر هذا الشرط صعوبة إذا كان الحكم قد قضى بتنفيذ الالتزامات الثابتة بالسند الرسمي ، إنما تتور الصعوبة في حالة الحكم بفسخ العقد الرسمي ، فقد اختلف الفقه بالنسبة للحكم الابتدائي الصادر بفسخ عقد رسمي ، هل يعتبر مبنياً على العقد الرسمي أم لا ؟

الرأي الأول : ذهب أنصار هذا الرأي إلى أن الحكم الابتدائي الذي يجوز شموله بالتنفيذ المعجل

(١) د / محمد حامد فهمي ، تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، ص ٣٠

(٢) د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ٩٧

(٣) د / احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٨٤

(٤) د / اسامة المليجي ، الوجيز في الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري ، ص ٥٦

وفقا لهذه الحالة ويعتبر مبنيا على السند الرسمي ، هو الحكم الصادر بتنفيذ الالتزامات الثابتة به والتي يشهد على صحتها ، أما الحكم الصادر بفسخ العقد الرسمي فلا يجوز اعتباره مبنيا على هذا السند ، لأنه يبنى على وقائع خارجة عنه وهي الوقائع التي نسبت إلى أحد المتعاقدين وهو لا يشهد على ثبوتها أو صحتها ، ومن ناحية أخرى فإن السبب الذى يبنى عليه التنفيذ المعجل ينقضى في حالة الحكم بالفسخ ، لذلك تنتفى الحكمة من شمول الحكم بالتنفيذ المعجل (١).

الرأي الثاني : ذهب أنصار هذا الرأي إلى أن حكم الفسخ يعتبر مبنيا على العقد الرسمي ، لأن العقود دائما تتضمن شرطا فاسخا ضمنيا ، كما أن نص المادة ٢/٢٩٠ ليس فيه تخصيص للسند الرسمي بل هو مطلق السندات الرسمية سواء تضمن شرطا صريحا بالفسخ أو لم يتضمن بالإضافة إلى أن الحكم بفسخ العقد الرسمي إنما هو نتيجة لهذا العقد ، وهو تنفيذ للشرط الفاسخ فيه سواء كان صريحا أم ضمنيا ، ولذلك يعتبر الحكم مبنيا عليه ويجوز شموله بالتنفيذ المعجل (٢).

الرأي الثالث : ذهب اصحابه إلى وجوب التفرقة بين ما إذا كان هناك شرط فاسخ صريح في العقد أم لا ، فإذا وجد شرط فاسخ صريح في العقد ، فإن الحكم الذي يفسخ العقد لا يعتبر حكما منشئا لحالة قانونية جديدة ، إنما هو حكم مؤكد لحالة قانونية تحققت قبل صدوره ، ومصدر هذه الحالة هو العقد ولا مانع من شموله بالتنفيذ المعجل ، أما في حالة ما لم يكن هناك شرط فاسخ صريح في العقد ، فإن الحكم بالفسخ يعتبر حكما منشئا لحالة قانونية جديدة ، وبناء على ذلك يعتبر غير مبنى على العقد الرسمي ، وبالتالي لا يجوز شموله بالتنفيذ المعجل (٣).

الشرط الثاني : أن يكون المحكوم عليه طرفا في هذا السند الرسمي

يجب أن يكون المحكوم عليه في الحكم المراد شموله بالتنفيذ المعجل طرفا في السند الرسمي وذلك حتى يكون هذا السند حجة في مواجهته ، بحيث يكون عدم الطعن عليه بالتزوير وهو قادر على ذلك تقوية للحكم الصادر ضده ، واصطلاح الطرف يؤخذ بمعناه الواسع ، أي يشمل كلا من الخلف العام والخلف

(١) انظر في عرض هذا الرأي : د / رمزي سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام ، ص ٣٧ .. وفي تأييده : د/ احمد قمحة وعبد الفتاح السيد ، التنفيذ علما وعملا ، ص ١٦٥ .. انظر ايضا : د / محمد عبد الخالق عمر ، مبادئ التنفيذ ، ص ١٩٥ .. انظر ايضا : د/ احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٨٥

(٢) انظر في عرض هذا الرأي : د / محمد محمود ابراهيم ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٢٠٦- ٢٠٧ .. وفي تأييده : د / وجدي راغب ، النظرية العامة في التنفيذ ، ص ٨٧ - ٨٨

(٣) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨٠

الخاص^(١)، ولذلك يعتبر طرفا في السند الرسمي إذا كان الشخص طرفا فيه بنفسه أو كان خلفا لأحد أطرافه خلافة عامة أو خاصة .

الشرط الثالث : ألا يكون المحكوم عليه قد طعن على السند الرسمي بالتزوير

إن أساس جواز شمول الحكم بالتنفيذ المعجل في هذه الحالة يستند إلى قرينة قوية ، وهي احتمال وجود الحق الثابت في السند الرسمي ، لذلك إذا زالت هذه القرينة أو اهتزت تزعزعت الثقة في هذا السند الرسمي ، وتزيد من احتمال إغائه^(٢).

لذلك فإن مجرد الطعن على السند الرسمي بالتزوير يؤدي إلى زعزعة الثقة فيه لاحتمال إغائه وانعدام قيمته كورقة رسمية لها حجية في الإثبات^(٣)، لذا فإنه من الأصوب الاحتياط وعدم شمول الحكم المبني على هذا السند بالتنفيذ المعجل . ويلاحظ أنه يكفي مجرد الطعن على السند الرسمي بالتزوير ، ولو حكم برفض هذا الطعن أو عدم قبوله^(٤) ، إلا أن مجرد إنكار الإلتزامات الواردة في هذا السند أو المنازعة في صحته أو إنكار الخط أو الإمضاء غير كاف لإعاقبة شمول الحكم بالتنفيذ المعجل^(٥).

الحالة الثالثة : إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الإلتزام

المقصود بهذه الحالة طبقا لنص المادة ٢٩٠ / ٣ مرافعات أن يصدر الحكم الابتدائي بناء على إقرار المحكوم عليه بأصل الإلتزام وأساسه أي بنشأة الإلتزام صحيحا في ذمته ، أي كان مصدر الإلتزام سواء أكان تعاقديا أم غير تعاقدى^(٦) ، وأيما كان الدليل عليه سواء أكان كتابيا أم غير كتابي^(٧) ، ولو نازع في بقاءه وادعى انقضائه .

وبناء على ذلك يجب أن يشتمل الإقرار على أمرين : الأمر الأول هو قيام الإلتزام في ذمة المحكوم عليه ، والأمر الثاني هو أن يكون هذا الإلتزام قد نشأ صحيحا .

والحكمة من شمول الحكم بالتنفيذ المعجل القضائي في هذه الحالة هو أن الإقرار بنشأة الإلتزام

(١) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبري ، ص ٧٩

(٢) د / اسامة المليجي ، الوجيز في الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري ، ص ٥٨

(٣) د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ ، ص ٨٩

(٤) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبري ، ص ٨٠

(٥) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ ، ص ٧٠

(٦) د / محمد حامد فهمي ، قواعد تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، ص ٢٨

(٧) د / احمد المليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٨٦

صحيح يرجح معه احتمال وجود الحق ، ومن ثم عدم إلغاؤه في مرحلة الطعن ، مما يبرر تنفيذه معجلا .
والأمر في هذه الحالة لا يخلو من أحد فرضين :

الفرض الأول : أن يقر المحكوم عليه بنشأة الالتزام صحيحا واستمراره في ذمته وأن يسلم بكل طلبات الخصوم من غير أن ينازع فيها :

في هذه الحالة لا مجال لإعمال فكرة التنفيذ المعجل ، لأن الإقرار بهذا الشكل يجعل الحكم الصادر بناء عليه غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ، وبالتالي يكون حكما نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ، ومن ثم يمكن تنفيذه وفقا للقواعد العامة في التنفيذ الجبرى^(١) ، لأن مثل هذا الإقرار يعد قبولا للحكم الصادر في الدعوى ويعتبر المحكوم عليه متنازلا عن حقه في الطعن^(٢) .

الفرض الثاني : أن يقر المحكوم عليه بنشأة الالتزام وصحته إلا إنه ينفي بقاءه في ذمته :

قد يقر المحكوم عليه بأصل الالتزام وصحته، ولكنه ينكر وجوده وبقائه في ذمته ، بل ينازع في بقاءه فيدعى انقضائه بسبب من الأسباب التي تنقضى بها الالتزامات كالوفاء، أو الإبراء، أو التقادم، أو المقاصة، أو الفسخ ، فهذه هي الحالة التي تعنى بإعمال فكرة التنفيذ المعجل ، فيجوز شمول الحكم بالتنفيذ المعجل لقوة تأكيد الحكم للحق الثابت بناء على هذا الإقرار ، مما يرجح معه احتمال وجود الحق^(٣) .
ويشترط للحكم بالتنفيذ المعجل وفقا لهذه الحالة ثلاثة شروط كالآتي :

الشرط الأول : إقرار المحكوم عليه بنشأة الالتزام الذي أكده الحكم :

يجب أن يقر المحكوم عليه بأصل الالتزام وصحته ، وذلك بنشأته صحيحا ، كأن يعترف بوجود العقد وبصحته ، ولكنه ينازع في بقاءه ويدعى انقضائه لأي سبب من أسباب انقضاء الالتزامات كالوفاء ، ولا يعتبر المحكوم عليه مقرا بالالتزام ، إذا اعترف بوجود الورقة العرفية المثبتة للعقد مصدر الالتزام ، واعترف بالتوقيع عليها أيا كان نوع التوقيع إمضاء أو بصمة أو ختما ، ولكنه تمسك ببطلان العقد ذاته سواء كان سبب البطلان الإكراه، أم التدليس، أم الغلط، أم نقص الأهلية^(٤) .

(١) د / رمزي سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام والمحرمات الموثقه ، ص ٣٥ .. د / محمد حامد فهمي ، قواعد تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، ص ٢٨

(٢) د / احمد المليجي ، المرجع السابق ، ص ٣٨٧

(٣) د / رمزي سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام والمحرمات الموثقه ، ص ٣٥

(٤) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨١

بناء على ذلك لا يكفي لتطبيق هذه الحالة أن يعترف المحكوم عليه بصحة الورقة ، إذا كان منكرا لأصل الالتزام أي لنشوئه صحيحا ، كما لو ادعى المحكوم عليه بطلان الالتزام بسبب من الأسباب المبطله للالتزامات ، فمدعى البطلان إنما ينكر أن الالتزام قد نشأ صحيحا^(١) . وبالتالي لا يندرج تحت هذه الحالة الإقرار الصادر من الخصم بصحة الورقة ، لأنه قد ينازع مع ذلك في صحة الالتزام^(٢) .

ولذلك يجب التمييز بين حالة الاعتراف بالالتزام وحالة الاعتراف بالسند ، فالاعتراف بالالتزام أقوى من الاعتراف بالسند في حد ذاته - أي التوقيع - فقد ينازع في الالتزام ذاته بأن يتمسك بانعدام شرط الوجوب أو بان التوقيع عليه كان بناء على غش أو اكراه^(٣) . ولذلك إذا طوّل المستأجر بالأجرة ، فدفع الدعوى بأنه لم ينتفع بالعين المؤجرة ، فإن هذا الدفع يعد إنكارا للالتزام بدفع الأجرة ، وبالتالي لا يجوز الأمر بالتنفيذ المعجل^(٤) .

الشرط الثاني : أن يكون الإقرار قضائيا :

يجوز لشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بحكم المحكمة أن يقر المحكوم عليه بنشأة الالتزام صحيحا أيا كان مصدر هذا الالتزام ، ولو نازع المحكوم عليه في بقاءه وادعى انقضائه ، لأن الإقرار يعد حجة على المقر يأخذ بها القاضي بالنسبة إلى من أقر بها . وهنا يثور التساؤل عن طبيعة هذا الإقرار ؟

اختلف الفقه في تلك المسألة وانقسموا إلى عدة آراء كالتالي :

الرأي الأول : ذهب هذا الرأي إلى أن إقرار المحكوم عليه يجب أن يكون قضائيا ، أي أمام جهة القضاء ، وأن يكون أثناء الخصومة التي صدر فيها الحكم^(٥) ، وأن يكون الإقرار بالواقعة المنشئة للالتزام ، فإذا كان الإقرار قد صدر في خصومة سابقة ، فإنه لا يعد إقرارا قضائيا وبالتالي لا يجوز شمول الحكم بالتنفيذ المعجل ، لأنه استند إلى إقرار غير قضائي .

ويحتج اصحاب هذا الرأي بنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات المصري التي تنص على أن "

(١) د / رمزي سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام ، ص ٣٥

(٢) د / امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبرى وطرقه ، ص ١٨٦

(٣) د / احمد قمحة وعبد الفتاح السيد ، التنفيذ علما وعملا ، ص ١٦٣

(٤) د / فتحى والى ، المرجع السابق ، الهامش ص ٨١

(٥) د / احمد قمحة ، وعبد الفتاح السيد ، التنفيذ علما وعملا ، ص ١٦٢ . د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ

القضائى ، ص ٩٠

الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة " .

وتطبيقاً لذلك قضى بأن " الإقرار إذا صدر أمام القضاء في دعوى متعلقة بالواقعة التي حصل عنها الإقرار ، هو إقرار قضائي حجة على المقر ، وعلى القاضي أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه . أما الإقرار الذي صدر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار فلا يعتبر إقراراً قضائياً ويخضع لتقدير القاضي ، فله أن يأخذ به كدليل أو لا يأخذ به اصلاً حسب تقدير الظروف التي صدر فيها^(١) .

الرأي الثاني : ذهب هذا الرأي إلى أن الإقرار إما أن يكون قضائياً أي أمام جهة القضاء ، إما أن يكون موثقاً ، أي مصدقاً عليه أمام مكتب التوثيق ، لأن الإقرار الموثق يعادل الإقرار القضائي ويجوز شمول الحكم بالتنفيذ المعجل^(٢) ، ويمكن أن يندرج الإقرار غير القضائي في هذه الحالة بشرط أن تكون المحكمة اعتبرته دليلاً كاملاً وليس مجرد قرينة أو مبدأً ثبوت بالكتابة^(٣) .

الرأي الثالث : ذهب هذا الرأي إلى أن الإقرار يجب أن يكون قضائياً ، أي أمام القضاء ، ولكن لا يشترط أن يكون الإقرار قد حدث أثناء الخصومة التي انتهت بالحكم المشمول بالتنفيذ المعجل ، ويكفي أن يكون الإقرار قد حدث في خصومة سابقة^(٤) .

وأرى أن الإقرار قد يكون قضائياً أو غير قضائي ، طالما أن المحكوم عليه أقر بنشأة الالتزام صحيحاً ، فلا يهم بعد ذلك طبيعة الإقرار سواء أكان قضائياً أو غير قضائي ، وسواء صدر الإقرار أثناء الخصومة أو في خصومة سابقة ، لأن عبارات نص المادة ٣/٢٩٠ جاءت عامة ومطلقة غير مقيدة ، فلو أراد المشرع تقييدها بأن يكون الإقرار قضائياً لنص على ذلك صراحة ، لذلك يجب الأخذ بعموم النص ، فتكون العبرة دائماً بإقرار المحكوم عليه بنشأة الالتزام صحيحاً دون الاعتداد بطبيعة هذا الإقرار .

الشرط الثالث : أن يرد الإقرار على ذات الالتزام المدعى به :

يجب أن يكون الالتزام محل الحكم المراد شموله بالتنفيذ المعجل هو نفسه محل الإقرار ، أي أن

(١) طعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق مكتب فني ٣٧ ص ٥٩٥ جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ مشار إليه: د / رجائي عبد الرحمن عبد القادر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٢

(٢) د / عزمي عبد الفتاح ، قواعد التنفيذ الجبري في قانون المرافعات المصري ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ١٩٨

(٣) د / عزمي عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٩٨

(٤) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبري ، ص ٨١ والحكم الذي يشير إليه محكمة القاهرة الابتدائية ١٩٦٢/١٢/٤ ، في القضية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٦١ .

يكون الإقرار متضمنا صحة نشأة ذات الالتزام الذى اكده الحكم^(١) ، لذلك فإن الإقرار بالورقة العرفية يكون غير كافى إذا كانت تضمن عدة التزامات ونزاع المحكوم عليه في وجود الالتزام محل الحكم من بين هذه الالتزامات ، ولذلك حكم بأنه إذا أقرت شركة التأمين بوثيقة التأمين المتمسك بها ضدها ، فإنه لا يكفى إذا كانت الوثيقة تقصر التزام الشركة على بعض المخاطر المحددة ، وتنازع الشركة في أن يكون الخطر المتمسك به يدخل في نطاقها^(٢) .

الشرط الرابع : أن ينازع المحكوم عليه في بقاء الالتزام في ذمته :

يجب أن ينازع المحكوم عليه في بقاء الالتزام في ذمته بعد إقراره بنشأته صحيحا ، لأنه إذا لم ينازع في بقاء الالتزام في ذمته ، بعد أن أقر بنشأة الالتزام صحيحا ، فإنه بذلك يعتبر مسلما بطلبات خصمه المحكوم له ، والحكم الذي سيصدر في هذه الحالة - والذي يكون مبنيا على مثل هذا الإقرار - يعتبر حكما نهائيا حائزا على قوة الأمر المقضى ولا يؤمر بتنفيذه معجلا لأنه سوف ينفذ طبقا للقواعد العامة في التنفيذ^(٣) .

والنزاع في بقاء الالتزام بعد الإقرار والاعتراف به لا يحول دون اعتباره قائما ، أي إذا أقر المحكوم عليه بأصل الالتزام ، جاز الأمر بتنفيذه معجلا ولو نازع في بقاءه وادعى انقضائه لأي سبب من اسباب الانقضاء مثل الوفاء ، أو التقادم ، أو المقاصة ، أو الفسخ^(٤) ، ولا يعتد بما يكون قد تمسك به المحكوم عليه من طلبات ودفع قصد بها التخلص من الخصومة بغير حكم في موضوعها أو منع المحكمة من الحكم في موضوعها أو قصد بها عدم قبول دعوى خصمه^(٥) .

الحالة الرابعة : إذا كان الحكم مبنيا على سند عرفى لم يجده المحكوم عليه

والمقصود بهذه الحالة طبقا لنص المادة ٢٩٠ / ٤ مرافعات أن يصدر الحكم الابتدائي بناء على سند عرفى - ورقة عرفية - غير مجحود من المحكوم عليه ، وعدم الجحود يعنى أن يتخذ المحكوم عليه موقفا سلبيا يتمثل في عدم إنكاره للورقة العرفية أو لتوقيعه عليها سواء أكان التوقيع إمضاء ، أم بصمة ، أم ختم .

(١) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ ، ص ٧١

(٢) د / فتحى والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨١

(٣) د / محمد حامد فهمي ، قواعد تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، ص ٢٨ . د / فتحى والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨٢

(٤) د / رمزى سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام والمحرمات الموثقه ، ص ٣٥

(٥) د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ٩٥

والعلة من جواز التنفيذ المعجل للحكم في هذه الحالة ترجع إلى قوة ثبوت الحكم مما يقلل احتمال إغائه في الطعن أمام محكمة الاستئناف ، لأن الحكم الصادر بناء على هذه الورقة العرفية يرجح وجود الحق في جانب المحكوم له ، بدليل عدم إنكار المحكوم عليه لهذه الورقة العرفية^(١) . ويشترط لتحقيق هذه الحالة عدة شروط كالتالي :

الشرط الاول : أن يكون الحكم مبنيا على سند عرفي :

اشتراط المشرع في المادة ٢٩٠ / ٤ مرافعات أن يكون الحكم المراد تنفيذه معجلا قد بنى على سند عرفي ، والسند العرفي هو " السند الذي يتم تحريره بمعرفة أطرافه وموقعا عليه ممن يشهد عليه المحرر"^(٢) ، ويمكن تعريف السند العرفي طبقا للمادة ١٠ من قانون الإثبات بأنه : " كل محرر لم يكتسب صفة الرسمية، أي لم يحرره موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ، وتم توقيعها من ذوي الشأن بالامضاء أو البصمة أو الختم " . ومن أمثلة ذلك عقد بيع ابتدائي يثبت الالتزام أو إيصال بالدين موقعا منه^(٣) . أما المادة ١٤ من قانون الإثبات فقد تضمنت النص على نسبة المحرر العرفي إلى من اصدره حيث اعتد بعدم إنكار من وقع المحرر بخطه أو إمضائه أو ختمه أو بصمته كدليل على صدور المحرر العرفي منه، هذا بالنسبة للطرف الأصلي في المحرر ، أما بالنسبة لمن يمثله كالوارث أو الخلف العام أو الخاص فلا يشترط القانون إنكاره لنسبة المحرر إليه ، بل اكتفى بأدائه اليمين بعدم علمه بهذا التوقيع^(٤) . والمقصود بأن يكون الحكم مبنيا على السند العرفي أي أن يكون الحكم مستندا إلى الورقة العرفية التي تثبت الالتزام الذي اكده هذا الحكم ومترتبا عليها ، وأن يصدر تنفيذا للالتزام الثابت فيها^(٥) .

ويلاحظ إنه لا توجد أي صعوبة إذا كان السند العرفي هو السند الوحيد الذي يبني عليه الحكم المراد شموله بالتنفيذ المعجل ، ولكن تثور الصعوبة إذا كان الحكم قد بنى على أمور متعددة وكان من بينها هذا السند العرفي ، ففي هذه الحالة يجب التمييز بين مركز السند العرفي وغيره من المراكز الأخرى القانونية

(١) د / محمود مصطفى يونس ، المرجع في قانون التنفيذ الجبري ، ص ١٢١

(٢) د / ابراهيم النفاوى ، القوة التنفيذية للأحكام ، ص ٢٣٠

(٣) د / عزمى عبد الفتاح ، قواعد التنفيذ الجبري ، ص ١٩٨

(٤) تنص المادة ١٤ من قانون الأثبات على أنه " يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ، أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ويكفي أن يحلف اليمين بأنه لا يعلم أن الخط، أو الإمضاء، أو الختم، أو البصمة هي لم تلق عنه الحق " .

(٥) د / اسامة المليجي ، الوجيز في الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري ، ص ٦١

أو الواقعية التي بنى عليها الحكم ، فإذا كان السند العرفي هو الورقة الأساسية في الدعوى وفي بناء الحكم، فإننا نكون بصدد تطبيق هذه الحالة ويمكن شمول الحكم بالتنفيذ المعجل ونستخلص مدى أساسية السند العرفي من خلال أسباب الحكم نفسها ، بحيث يعتمد منطوق الحكم بصفة أساسية على هذه الورقة .

الشرط الثاني : ان يكون المحكوم عليه طرفا في السند العرفي :

يجب أن يكون المحكوم عليه في الحكم المراد شموله بالتنفيذ المعجل طرفا في السند العرفي وذلك حتى يمكن الاحتجاج به عليه أي يكون حجة في مواجهته ، واصطلاح الطرف يؤخذ بمعناه الواسع أي يشمل كلا من الخلف العام والخلف الخاص ، ولذلك يتوافر هذا الشرط إذا كان المحكوم عليه أو سلفه قد وقع هذه الورقة بخطه أو بأمضائه أو ببصمته أو بختمه^(١).

الشرط الثالث : الا يكون المحكوم عليه قد جحد السند العرفي :

يشترط للأمر بالتنفيذ المعجل في هذه الحالة ألا يكون المحكوم عليه قد جحد السند العرفي الذي بنى عليه الحكم ، لأن جحد وإنكار السند العرفي يؤدي إلى التشكيك في قوته ، بل يهدم قوته في الإثبات، ومن ثم لا يمكن أن يعتمد عليه القاضي في شمول الحكم بالتنفيذ المعجل^(٢) .

ويلاحظ أن المشرع في هذه الحالة قد اكتفى من الحكوم عليه بموقف سلبي وهو مجرد الإنكار، ولم يتطلب موقفا إيجابيا بالإقرار بصحة الورقة ، فإذا صدر منه إقرار فإننا نكون بصدد الحالة الثالثة السابقة من حالات التنفيذ المعجل القضائي سالفة الذكر^(٣) .

ويتحقق الجحد بإنكار من تشهد عليه الورقة نسبتها اليه ، فيتحقق إذا أنكر المحكوم عليه ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو بصمة أو ختم على الورقة العرفية وذلك في حالة ما إذا كان المحكوم عليه طرفا أساسيا في السند العرفي ، أما إذا كان المحكوم عليه خلفا عاما أو خاصا فيكفي لتحقق الجحد أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط، أو الامضاء، أو البصمة، أو الختم هو لمن تلقى عنه الحق^(٤) .

ويعد في حكم عدم الجحد الحالات الآتية :

١- إذا أنكر المحكوم عليه الورقة العرفية أو ادعى تزويرها في دعوى سابقة ، ثم حكم بصحتها وأصبح

(١) د / طلعت دويدار ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي ، ص ٦٣ .. د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي ، ص ٩٠

(٢) د / ابراهيم النفاوى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣

(٣) د / طلعت دويدار ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي ، ص ٦٦

(٤) د / وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي ، ص ٨٩

الحكم حائزا لقوة الشئ المحكوم به ، وصدر حكم في دعوى لاحقة على ذات المحكوم عليه ، واستند هذا الحكم إلى ذات الورقة ، جاز تنفيذها معجلا وفقا لهذه الحالة ، لأن هذه الورقة تعتبر في حكم الورقة غير المجودة ولو كان الطعن عليها منصبا حول مضمونها والشروط الثابتة فيها^(١).

٢- مجرد الادعاء ببطلان التصرف الثابت في الورقة العرفية أو المنازعة في تفسير بنودها أو مضمونها^(٢).

٣- إذا ادعى المحكوم عليه إنه وقع على الورقة العرفية دون أن يعلم بمضمونها ، فهذا الادعاء لا ينال من الورقة العرفية كدليل للإثبات ، لأن هذا الادعاء يوجه إلى مضمون التصرف الثابت في الورقة العرفية - بل يتمسك بعيب من عيوب الإرادة وهو الغلط - وليس موجها إليها باعتبارها دليلا ثابتا ، طالما لم ينكر نسبة الورقة في ذاتها إليه^(٣).

٤- إذا كان التوقيع على الورقة العرفية موثقا فإن إنكار المحكوم عليه لا يؤثر على قوة الورقة العرفية في الإثبات^(٤).

٥- كذلك قول المدعى إنه مستعد لإنكار الورقة العرفية ، ولم ينكرها فعلا^(٥).

٦- إذا أقر المحكوم عليه بصحة الورقة العرفية صراحة أو ضمنا بمناقشة موضوعها^(٦).

وبما أن المشرع لم يشترط اتخاذ موقف إيجابي من قبل المحكوم عليه، بل اكتفى بموقف سلبي منه وهو عدم جحود الورقة العرفية المنسوبة إليه ، يثور تساؤل حول الحكم المبني على سند عرفي وصدر في خصومة لم يبد فيها المحكوم عليه دفاعه ولم يحضر جلساتها ؟

اختلف فقهاء القانون في تلك المسألة : فذهب بعض الفقه إلى وجوب التفرقة بين حالة ما إذا كانت الورقة العرفية مشارا إليها في صحيفة الدعوى ، وبين حالة ما إذا كانت الورقة العرفية غير مشار إليها في

(١) د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ١٠١

(٢) د / وجدي راغب ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .. د / فتحي والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨٣ . والحكم المشار اليه استئناف مصر ١٩٢٩/٩/١٦ - المحاماة - ١٤٩-١-٦٩

(٣) د / محمد عبد الخالق عمر ، مبادئ التنفيذ ، ص ١٩٧

(٤) د / عزمى عبد الفتاح ، قواعد التنفيذ الجبرى ، ص ١٩٩ ، والحكم المشار اليه استئناف مصر ١٩٣٣/٦/١٠ - المحاماة - ١٢٨-٢٣٨-١٤ -

(٥) د / فتحي والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨٣ . والحكم المشار اليه استئناف مصر ١٩٣٨/١٢/٢٠ - المحاماة - ٢-٣٠٤-١١٢

(٦) د / وجدي راغب ، النظرية العامة في التنفيذ القضائي ، ص ٨٩

صحيفة الدعوى ، ففي الحالة الأولى يكون المدعى عليه قد علم بها ، لأنه يفترض علم المحكوم عليه بما اشتملت عليه صحيفة الدعوى لذلك إذا صدر حكم ضده مبنيًا على هذه الورقة اعتبر حكم مبنيًا على ورقة لم يجدها المحكوم عليه ، وهذا يعني أنه لا يشترط أن يكون عدم الجحود صريحًا ، فيكفي في هذه الحالة أن يكون ضمنيًا يستخلص من خلال عدم حضور المحكوم عليه الجلسات على الرغم من إعلانه بصحيفة الدعوى والتي تتضمن حقيقة السند العرفي^(١) .

أما في الحالة الثانية وهي عدم الإشارة إلى الورقة العرفية في صحيفة الدعوى ، فلا يمكن نسبة عدم جحود إلى المحكوم عليه ، ولا تعد هذه الورقة غير مجودة^(٢) ، لأن عدم الجحود يفترض العلم بالشيء، أما السكوت مع عدم العلم لا يمكن تفسيره بعدم جحود^(٣) .

وذهب البعض الآخر إلى أن هذه الحالة تنطبق على الحكم المبني على سند عرفي سواء أتمت الإشارة إليه في صحيفة الدعوى أم لا ، لأن المشرع لم يشترط الإشارة للسند العرفي في صحيفة الدعوى حتى يثبت عدم الجحود ، كما أنه لم يتطلب الاعتراف بالسند العرفي ولا ثبوت صحته واكتفى بعدم جحوده، وعدم الجحود أمر سلبي يمكن إسناده إلى الغائب^(٤) .

وأرى ترجيح الرأي الأول لأن عدم الجحود لا يمكن افتراضه مع جهل المحكوم عليه بحقيقة السند العرفي أو مع عدم استطاعته الإنكار إذا اراده .

بالإضافة إلى أن عدم الجحود ليس مجرد واقعة قانونية محضة، بل يعد عملاً قانونياً سلبياً ، والعمل القانوني السلبي ، شأنه شأن العمل القانوني الإيجابي ، يحتاج إلى الإرادة ، وبالتالي لا يمكن أن ننسب إلى المحكوم عليه إرادة عدم الجحود إذا كان لم يصل إلى علمه محل هذه الإرادة ، وهي الورقة العرفية^(٥) .

التمييز بين الحالة الثالثة والحالة الرابعة :

هناك فرق بين حالة الإقرار بنشأة الالتزام - م ٣/٢٩٠ مرافعات - وبين حالة بناء الحكم على سند عرفي غير مجود - م ٤/٢٩٠ مرافعات - من عدة اتجاهات كالتالي :

(١) د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ١٠٠

(٢) د / وجدي راغب ، المرجع السابق ، ص ٩٠

(٣) د / فتحي والي ، التنفيذ الجبري ، ص ٨٤

(٤) د / محمد حامد فهمي ، قواعد تنفيذ الأحكام ، ص ٢٩

(٥) د / فتحي والي ، المرجع السابق ، ص ٨٤

من حيث مسلك المحكوم عليه :

ففي حالة الإقرار بنشأة الالتزام يشترط المشرع مسلكا ايجابيا من قبل المحكوم عليه (أي عملا قانونيا ايجابيا) يتمثل في إقراره بنشأة الالتزام ، أما في حالة بناء الحكم على سند عرفي فيكون مسلك المحكوم عليه سلبيا (أي عملا قانونيا سلبيا) يتمثل في عدم جحود السند العرفي^(١) ، وإن كانا كلا من المسلكين مبنيين على الإرادة.

من حيث المحل الذي يرد عليه مسلك المحكوم عليه :

ففي حالة الإقرار بنشأة الالتزام فإن مسلك المحكوم عليه الايجابي يكون محله الإقرار بأصل الالتزام أيا كان مصدره عقدا مكتوبا أو شفويا أو أي مصدر من مصادر الالتزام ، أما في حالة بناء الحكم على سند عرفي فيكون مسلك المحكوم عليه السلبى واردا على السند العرفي ذاته من ناحية إثباته أي يخضع لقانون الإثبات^(٢)

من حيث المنازعة :

ففي حالة الإقرار بنشأة الالتزام فإن المنازعة لا تحول دون شمول الحكم بالتنفيذ المعجل ، أما في حالة بناء الحكم على سند عرفي فإن المنازعة تحول دون شمول الحكم بالتنفيذ المعجل^(٣) .

الحالة الخامسة : إذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به

تنص المادة ٢٩٠ / ٥ مرافعات على أنه " يجوز الأمر بالنفذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية ... إذا كان الحكم صادر لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به " . من خلال هذا النص يفترض أن الدائن - المحكوم له - بحوزته سندا تنفيذيا صالحا لإجراء التنفيذ بمقتضاه ، وقد شرع الدائن بموجبه في التنفيذ - سواء أكان حكم أم غير حكم - ثم تارت منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ادت إلى وقفه ، ثم صدر حكم ابتدائي في هذه المنازعة لمصلحة طالب التنفيذ ، فإن هذا الحكم يجوز - وفقا لهذه المادة - شموله بالتنفيذ المعجل ، وذلك بالاستمرار في التنفيذ السابق الذي اوقف بسبب المنازعة^(٤) . والحكمة التي من أجلها تقرر التنفيذ المعجل في هذه الحالة هي رجحان حق طالب التنفيذ المحكوم

(١) د / محمد محمود ابراهيم ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٢١٠

(٢) د / فتحى والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨٥

(٣) د / محمد محمود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٢١٠

(٤) د / احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ ، ص ٣٨٠

له الذي اكده السند التنفيذي السابق أولاً وعززه صدور الحكم الابتدائي برفض المنازعة والاستمرار في التنفيذ^(١) ، بالإضافة إلى تمكين طالب التنفيذ من تقاضى الآثار المترتبة على مشاكسة خصمه الذي يسعى إلى وقف التنفيذ باقامة عقبات غير جدية في سبيله ، وترك الأمر لسلطة تقدير المحكمة بحسب ما تتبينه من ظروف كل قضية^(٢) .

والمقصود بالمنازعة في هذه الحالة هي منازعات التنفيذ الموضوعية^(٣) ، لأن منازعات التنفيذ الوقتية هي منازعات مستعجلة بطبيعتها ، وبالتالي فإن الحكم الصادر فيها يكون قابلاً للتنفيذ المعجل بقوة القانون وفقاً لنص المادة ٢٨٨ مرفعات ، سواء أكان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ أم المنفذ ضده^(٤) . ومن أمثلة منازعات التنفيذ الموضوعية دعوى الاستحقاق الفرعية للعقار ، كأن يدعى الغير استحقاقه للعقار المبيع أو الاعتراض على قائمة شروط البيع^(٥) أو دعوى استرداد المنقولات المحجوزة أو دعوى رفع الحجز^(٦) . ويلاحظ أن المنازعة في التنفيذ يجب أن يترتب عليها وقف هذا التنفيذ حتى يمكن الاستفادة من أحكام هذه المادة ، أما إذا لم يترتب على هذه المنازعة وقف التنفيذ فلا يكون هناك محل للقول بشمول الحكم الصادر في المنازعة بالتنفيذ المعجل لأن هذا الحكم يكون قابلاً للتنفيذ على الرغم من وجود المنازعة أمام القضاء .

والمقصود بعبارة لمصلحة طالب التنفيذ أن الحكم الصادر في المنازعة يعني استمرار التنفيذ الذي يكون قد اوقف من جراء رفع المنازعة ، أي إنه إذا أوقفت إجراءات البيع بسبب رفع دعوى الاستحقاق الفرعية، وصدر حكم برفض هذه الدعوى ، فإن تنفيذ هذا الحكم يكون بالمضى في إجراءات البيع التي أوقفت بسبب رفع تلك الدعوى . ولذلك قضت محكمة النقض في أحد أحكامها أنه " يجوز وفقاً لنص المادة ٢٩٠ / ٥ مرفعات الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وإذا كانت دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ، فإنه يجوز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة بحسابه كما صادراً لمصلحة طالب التنفيذ،

(١) احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ ، ص ٧٥

(٢) احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ١٠٢

(٣) المنازعة الموضوعية : هي تلك المنازعة التي يطلب فيها الخصم الحكم بما يحسم النزاع في أصل الحق . اما المنازعة الوقتية هي المنازعة التي يطلب فيها الخصم اتخاذ اجراء وقتي بما لا يمس أصل الحق .

(٤) عزمى عبد الفتاح ، قواعد التنفيذ الجبرى ، ص ٢٠٠

(٥) احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ ، ص ٧٤

(٦) فتحى والى ، التنفيذ الجبرى ، ص ٨٥

ونفاذ هذا الحكم يكون بالمضي في إجراءات البيع التي أوقفت بسبب رفع تلك الدعوى^(١) .
وبما أن نص المادة ٥/٢٩٠ قد جاء عاما ، فيشمل كل حكم يصدر لمصلحة طالب التنفيذ - في
منازعة متعلقة به - سواء أكان الحكم برفض الدعوى، أم عدم القبول، أم عدم الاختصاص، أم بطلان
صحيفتها، أم بسقوط الخصومة، أم تركها، أم اعتبار الدعوى كأن لم تكن أو غيرها من صور انتهاء الدعوى
دون الحكم في موضوعها^(٢) ، ويلاحظ أن كل حكم من هذه الاحكام يدل على عدم جدية المنازعة مما يبرر
معه اعتبارها كأن لم تكن وزوال الآثار القانونية المترتبة عليها واستمرار التنفيذ الذي يكون قد أوقف بسبب
رفع المنازعة .

ويبدو اعتزاز المشرع بقوة الحق في هذه الحالة قد دفعه في بعض الأحيان إلى تقرير شمول الحكم
الصادر بالاستمرار في التنفيذ بالتنفيذ المعجل بقوة القانون وليس بناء على حكم المحكمة ، وتعد هذه الحالة
استثناء على نص المادة ٢٩٠ التي تتضمن حالات التنفيذ المعجل للقضائي أي المشروط بأمر المحكمة^(٣) ،
فقد نص في المادة ٣٩٥ مرافعات المتعلقة بدعوى استرداد المنقولات المحجوزة أنه " يحق للحاجز أن يمضى
في التنفيذ اذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها عملا بالمادة ٩٩ أو إذا اعتبرت كأن لم تكن أو
حكم باعتبارها كذلك ، كما يحق له أن يمضى في التنفيذ إذا حكم في الدعوى برفضها أو بعدم الاختصاص
أو بعدم قبولها أو ببطلان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلا
للاستئناف " ^(٤).

(١) نقض ١٩٧٥/٣/٢٦ ، طعن ٥٩٥ ، سنة ٢٦ ق ، انظرعز الدين الديناصورى وحامد عكاز ، التعليق على قانون
المرافعات ، ص ١٢٧٨ ، انظر د / انور طلبية ، التعليق على قانون المرافعات ، ص ٢٩٩
(٢) د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ١٠٣ .. د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ ، ص ٧٤
(٣) د / احمد ماهر زغلول ، اصول التنفيذ الجبرى ، ص ٧٥
(٤) د / رمزى سيف ، قواعد تنفيذ الاحكام ، ص ٤٧ .. د / احمد ابو الوفا ، اجراءات التنفيذ ، ص ١٠٣

الخاتمة:

تناولنا في هذا البحث تعريف التنفيذ المعجل بأمر المحكمة والذي يطلق عليه أيضا مصطلح التنفيذ المعجل القضائي وهو الذي يستمد منه الحكم قوته التنفيذية من حكم المحكمة ، وأن التنفيذ المعجل بأمر المحكمة يعد إستثناء من القاعدة العامة في التنفيذ والتي تقضى بأنه لا يجوز تنفيذ إلا الأحكام التي تحوز قوة الأمر المقضى وقد نص المشرع على حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المصري. وبعد أن انتهينا من دراسة التنفيذ المعجل بأمر المحكمة ، يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها مع الإشارة إلى بعض التوصيات والمقترحات وذلك على النحو التالي :

النتائج:

- ١ - الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتببات .
 - ٢ - إذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمولاً بالإنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنياً على سند رسمي لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق أو طرفاً في السند .
 - ٣ - إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الإلتزام .
 - ٤ - إذا كان الحكم مبنياً على سند عرفي لم يجده المحكوم عليه .
 - ٥ - إذا كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به .
 - ٦ - إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرراً جسيماً بمصلحة المحكوم له .
- وأحسن المشرع عندما استحدث الحالة الأخيرة هذه في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات الحالي في الفقرة السادسة ، حيث لم يرد النص عليها في القانون السابق - رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - وبذلك وضع المشرع حكماً عاماً حقق من خلاله التيسير والمرونة في أعمال قواعد التنفيذ المعجل بأمر المحكمة ، فمن خلال هذه الحالة أرسى المشرع مبدأ عاماً يعطى فيه للقاضي سلطة تقديرية واسعة للحكم بالتنفيذ المعجل والأمر به في غير الحالات التي عددها المادة السابقة إذا رأى ضرورة ذلك وتوافرت ضوابط وشروط تطبيقها .

التوصيات :

- تعديل النصوص الخاصة ببعض حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة لئلا تتناسب مع المتطلبات المستجدة.

- بإضافة المعاشات إلى نص المادة ٢٩٠ فقرة ١ ويكون النص عليها صراحة .
- شمول الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات وما في حكمها كالمعاشات والتعويضات الناشئة عن علاقة العمل بالتنفيذ المعجل بقوة القانون وبلا كفالة ، لأنهم قد يكونوا في أشد الاحتياج الى اليها وليس لديهم من ينفق عليهم .
- رقابة ومتابعة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية .
- إصلاح منظومة المحضرين وأن يكونوا من خريجي كليات الحقوق .

قائمة المراجع

- د/ ابراهيم امين النفاوى، القوة التنفيذية للأحكام دراسة مقارنة في قانون المرافعات ، بدون دار نشر، ط ٢ ، بدون سنة نشر .
- د/ احمد ابو الوفا ، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ، سنة ٢٠١٥ .
- د/ احمد مليجي ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقا لنصوص قانون المرافعات ، بدون دار او سنة نشر .
- د/ احمد المليجى ، الموسوعة الشاملة في التنفيذ وفقا لنصوص قانون المرافعات ، بدون دار نشر ، سنة ٢٠٠٨ .
- د/ احمد ماهر زغلول ، أصول التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المرتبطة بهما ، بدون دار نشر ، ط ١ ، سنة ١٩٨٤ .
- د/ احمد خليل ، قانون التنفيذ الجبري ، مكتبة الإشعاع الفنية بالإسكندرية ، بدون دار نشر سنة ١٩٩٨ .
- د/ احمد محمد محمد حشيش مبادئ التنفيذ الجبري في قانون المرافعات ، دار النهضة العربية ، بدون دار نشر ، سنة ٢٠١١ .
- د/ احمد السيد الصاوي ، أسامه الروبي ، التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٨ .
- د/ احمد هندي ، أصول التنفيذ الجبري ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ، سنة ٢٠٠٧ .
- د/ احمد هندي ، د. نبيل عمر ، التنفيذ الجبري قواعده وإجراءاته ، دار الجامعة الجديدة ، سنة ٢٠٠٣ .
- د/ احمد المليجى ، اشكالات التنفيذ ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٤ .
- د / أحمد ماهر زغلول ، الأوامر على العرائض وأوامر الأداء في ضوء التعديلات المستحدثة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج ٣٦، ع ١
- د/ اسامه شوقي المليجي ، الوجيز في الإجراءات المدنية للتنفيذ الجبري ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٠ .
- د/ امينة النمر ، احكام التنفيذ الجبرى وطرقه ، سنة ١٩٧١ .
- المستشار انور طلبه ، التنفيذ الجبرى ومنازعاته الموضوعية والوقوتية ، المكتب الجامعى الحديث

- بالاسكندرية ، سنة ١٩٦٦ .
- المستشار مصطفى مجدي هرجه ، منازعات التنفيذ الوقتية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٨٣ .
- المستشار مصطفى مجدي هرجه ، الأوامر في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دار المطبوعات الجامعية ، سنة ١٩٩٥ .
- د / السيد خميس حسين السري ، ضمانات المحكوم عليه في النفاذ المعجل ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة طنطا ، سنة ٢٠١٦ .
- المستشار حسن البغال ، المطول في شرح الصيغة القانونية للدعاوى والاوراق القضائية ، بدون دار أو سنة نشر .
- د / بشندى عبد العظيم ، التنفيذ الجبرى ، بدون سنة أو دار نشر .
- د/ رجائى عبد الرحمن عبد القادر ، بحث في حالات التنفيذ المعجل في القانون المصري والاماراتى، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة الاسكندرية ، ع ٢٤ ، ٢٠١٧ .
- د/ رمزى سيف ، قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات ، سنة ١٩٥٥ .
- د/ سيد احمد محمود ، اصول التنفيذ الجبرى ، دار نصر للطباعة الحديثة ، ٢٠١٠ .
- د/ طلعت دويدار ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، دار الجامعة الجديدة ، سنة ٢٠١٧ .
- د / عبد التواب مبارك ، التنفيذ الجبرى ،
- د/ عزمي عبد الفتاح ، قواعد التنفيذ الجبرى في قانون المرافعات المصري ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٠٢ .
- د/ عيد القصاص ، أصول التنفيذ الجبرى ، دار النهضة العربية ، سنة ٢٠٢٠ .
- د/ فتحى والى ، التنفيذ الجبرى في المواد المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، سنة ٢٠١٩ .
- د / محمد حامد فهمي ، تنفيذ الاحكام والسندات الرسمية ، سنة ١٩٤٠ .
- د / محمد عبد الخالق عمر ، مبادئ التنفيذ ، دار النهضة العربية ، ط ٤ ، سنة ١٩٧٨ .
- د/ محمد على راتب ، قضاء الأمور المستعجلة ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٤٤ .
- د/ محمد محمود إبراهيم ، أصول التنفيذ الجبرى على ضوء المنهج القضائي ، دار الفكر العربى ، سنة ١٩٨٣ .

- د/ محمود مصطفى يونس ، المرجع في قانون إجراءات التنفيذ الجبري ، دار النهضة العربية ، بدون دار نشر ، سنة ٢٠١٣ .
- د/ وجدي راغب ، النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٣ .
- د/ حسام العطار ، تسبيب الأحكام القضائية ، منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة الثامنة والخمسون ، العدد الثاني ص ٦٥٥ .

الفهرس

المستخلص:	٣٣٦ -
الكلمات المفتاحية:	٣٣٦ -
Research Summary:	٣٣٧ -
Key words:	٣٣٧ -
مقدمة:	٣٣٨ -
المبحث الأول: التنفيذ المعجل للحكم الابتدائي بأمر المحكمة	٣٤١ -
المطلب الأول: مفهوم التنفيذ المعجل بأمر المحكمة	٣٤٣ -
المطلب الثاني: حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة	٣٤٨ -
الفرع الأول: حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة التي تستند إلى الضرر الذي يتعرض له المحكوم له من تأخير التنفيذ .	٣٤٩ -
الفرع الثاني: حالات التنفيذ المعجل بأمر المحكمة التي تستند إلى قوة سند الحق المحكوم به	٣٥٨ -
الخاتمة:	٣٧٥ -
النتائج:	٣٧٥ -
التوصيات:	٣٧٥ -
قائمة المراجع:	٣٧٧ -
الفهرس:	٣٨٠ -